



كلية الإقتصاد و العلوم الادارية

الاقتصاد والتعاون الدولي

أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 -
(2017)

The impact of tax revenues on the Growth of Gross domestic product (GDP) in Jordan for the
period (1992-2017)

إعداد

عبد الرحمن محمود النواصرة

الرقم الجامعي (1620512010)

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول 2018/2019

التفويض

أنا عبد الرحمن محمود النواصرة أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / 2018م

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: عبد الرحمن محمود النواصرة الرقم الجامعي: (1620512010)

التخصص: قسم اقتصاديات المال والأعمال الكلية: كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المعمول بها المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 - 2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وبناءً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: / / 2018م

توقيع الطالب:

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة
من (1992 - 2017)

**The impact of tax revenues on the Growth of Gross domestic
product (GDP) in Jordan for the period (1992-2017)**

وأوصي بإجازتها بتاريخ: 18 / 10 / 2018 م

إعداد

عبد الرحمن محمود النواصرة

إشراف

الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

	مشرفاً ورئيساً	الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة
	عضواً	الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود
	عضواً	الأستاذ الدكتور تركي مجحم الفوز
	عضواً خارجياً	الأستاذ الدكتور عمر ياسين خضير

الإهداء

إلى وطن المجد والإباء الذي أعيش على ثراه.....

إلى والدي أعزه الله وحفظه و أدامه ذخرا لنا.....

إلى روح أمي الحنونة التي كانت دائما تدعو لي بالتوفيق والنجاح.....

إلى من عشت معهم وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي الطيبين.....

إلى زوجتي ورفيقة دربي الغالية التي أرهقتها الليالي لتقف بجانبني وتساندني

إلى أبنائي وفلذات كبدي الغاليين على قلبي الذين قدموا لي الدعاء وكل ما يمكن أن يساعدني لإنجاز هذا العمل.....

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين أزروني ووقفوا معي وقدموا لي يد العون والمساعدة....

إليهم جميعاً أهديهم ثمرة هذا الجهد المتواضع.....

الشكر والتقدير

يا رب لك الحمد والشكر على ما أنعمت علي من نعمك العظيمة، بأنك يا رب منحني التوفيق والسداد والعلم والقوة والمعرفة والمقدرة من أجل إتمام هذا الجهد المتواضع، ففي بداية كلامي يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والموصول للأستاذ الدكتور ابراهيم البطاينة الذي قام بالترحم مشكوراً بالإشراف على رسالة الماجستير خاصتي؛ اذ لم يألوا جهداً ولو في أي لحظة من اللحظات بأن يقدم لي المشورة والنصح والإرشاد وذلك طوال فترة إعدادي لهذه الرسالة.

ويسعدني أيضاً أن أتقدم بالشكر والامتنان الخالص لكافة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الكريمة والموقرة على تفضلهم قراءة وقبول مناقشة هذه الرسالة، من أجل إبداء ملاحظاتهم القيمة بذلك الخصوص.

كما ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعظيم لكل فرد شجعني وساهم في مساندي حتى أنجز هذا الجهد سواء كان أصدقائي أو زملائي وخاصة أهلي الذين يعود لهم الفضل بعد الله تعالى في دفع وإنجاح وإتمام هذه الرسالة، وذلك لما قدموه من تعاون لي، فلا يسعني إلا أن أدعو الله العلي القدير لهم أن يوفقهم في خدمة هذا الوطن العزيز الغالي.

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت ونوابه الكرام، وأخص بالذكر عطوفة عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسادة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية فيها وخاصة قسم اقتصاديات المال والأعمال، وأيضا كافة الموظفين بالجامعة على حسن تعاملهم وعلى جهودهم الكبيرة التي يبذلونها في رعاية طلاب هذه الجامعة العظيمة والتميزة.

الباحث: عبد الرحمن محمود النواصرة

قائمة المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	اقرار
د.....	قرار لجنة المناقشة
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	الملخص
ل.....	Abstract
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2.....	1-1 المقدمة
3.....	2-1 مشكلة الدراسة
3.....	3-1 أهداف الدراسة
4.....	4-1 أهمية الدراسة
4.....	5-1 فرضيات الدراسة
5.....	6-1 مخطط الدراسة
6.....	7-1 مصطلحات الدراسة
7.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
8.....	1-2 المبحث الأول: الإيرادات الضريبية
34.....	2-2 المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:
43.....	3-2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

51	الفصل الثالث منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
52	1-3 منهجية الدراسة:
52	2-3 مصادر جمع المعلومات:
53	3-3 الاختبارات المستخدمة بالتحليل
62	4-3 اختبار فرضيات الدراسة
65	الفصل الرابع نتائج الدراسة وتوصياتها
66	1-4 نتائج الدراسة
67	2-4 توصيات الدراسة
69	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول
(1)	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)
(2)	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة
(3)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي
(4)	نتائج اختبار تجانس التباين
(5)	نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاء
(6)	نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الأخطاء
(7)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
(8)	نتائج الانحدار المتعدد
(9)	قيم المتغيرات للفترات الزمنية المستخدمة في الدراسة

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الأشكال
(1)	مخطط الدراسة

الملخص

أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 - 2017)

إعداد

عبد الرحمن محمود النواصرة

إشراف

الأستاذ الدكتور: إبراهيم محمد البطاينة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992-2017). استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الاختبارات للبيانات المستخدمة أن معظمها غير مستقرة عند المستوى وبحيث أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول، كما وتم استبعاد المتغير المستقل ضريبة الدخل وذلك لوجود ارتباط عالٍ بينه وبين المتغير المستقل ضريبة المبيعات، فكان لا بد من استثناء أحدهما، وظهرت نتائج طريقة المربعات الصغرى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لضريبة المبيعات والضريبة الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث جاءت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.99، وجاءت قيم معامل التأثير لضريبة المبيعات (0.37)، ولضريبة الجمارك (0.21).

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة العمل للارتقاء بمستوى عالٍ من الخدمات الضريبية، وعلى تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً، وأن يتم التركيز على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثيل من المنتجات المحلية.

Abstract

The Impact of Tax Revenues on the Growth of the Gross Domestic Product (GDP) in Jordan for the Period (1992 - 2017)

By

Abdelrahman Mahmmoud Al Nawasreh

Supervisor

Prof. Ibrahim Mohammed Al bataineh

The study aims to measure the impact of tax revenues on GDP growth in Jordan for the period (1992-2017). The study used multiple linear regression model, In order to investigate the impact of these variables, and noting that the independent income tax variable was excluded because of high correlation with independent sales tax variable.

The empirical results show that the most of the variables are non-stationary at their levels, and they become stationary at their first differences therefore, The Least squares method results indicates that there is statistical significance impact of custom tax and Sales Tax on the growth of GDP, which the value of Coefficient of determination (R^2) 0.99, and Coefficient of customs tax (0.21), and Coefficient of sales tax (0.37).

The study recommended the need to improve the level of tax services and focus on indirect taxes, especially customs tax on imported goods that have an equivalent of local products.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة	1-1
مشكلة الدراسة	2-1
أهداف الدراسة	3-1
أهمية الدراسة	4-1
فرضيات الدراسة	5-1
مخطط الدراسة	6-1
مصطلحات الدراسة	7-1

1-1 المقدمة

أدى الدور الذي تلعبه الدولة بعد تدخلها في الحياة الاقتصادية إلى زيادة درجة اعتمادها على فرض الضرائب كأداة فعالة في يدها؛ لتحقيق ما ترمي إليه من أهداف في مختلف المجالات، وذلك من خلال وضع نظام ضريبي كفء وفعال قادر على زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية حيث تنعكس على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. تعاني الدول النامية بشكل عام والأردن بشكل خاص من شح في مواردها المالية، وضعف في إمكاناتها الإنتاجية، لذلك فقد اتجهت الدولة الأردنية إلى تطوير إيراداتها المحلية والتي تعتمد أساساً على ما تحققه من إيرادات ضريبية لمساعدتها في التغلب على مشكلة العجز المالي المتزايد والذي أثقل كاهل الموازنة العامة فيها بأعباء الديون الخارجية. تعد الإيرادات الضريبية مصدراً مهماً ورئيساً في تمويل الموازنة العامة في الأردن، باعتبارها إحدى أهم أدوات السياسة المالية الفعالة التي تستخدمها الدولة الأردنية في التأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والمالية فيها، والتي يتطلب تحقيقها العديد من النفقات العامة التي يتم تمويلها من الإيرادات العامة المتحققة للدولة، والتي تشكل الإيرادات الضريبية عنصراً مهماً من عناصرها.

وتأكيداً لما للإيرادات الضريبية من دور مؤثر على الإيرادات العامة، قامت الحكومة الأردنية منذ بداية عقد التسعينات إلى وقتنا الحاضر بتبني مجموعة من السياسات والإصلاحات المالية التي تهدف إلى تحسين مستوى الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحسين الوسائل التي تقوم على جباية وتحصيل الضرائب، وتقليل فرص التهرب الضريبي، إضافة إلى فرض مجموعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل: الضريبة على الدخل، والضريبة العامة على المبيعات، والضرائب الجمركية.

وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لقياس أثر الإيرادات الضريبية، المتحصلة من الضرائب المتأتية من إيرادات ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات والضرائب الجمركية على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة من (1992-2017) وذلك بأسلوب التحليل المقارن، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية، والتي أثرت على الاقتصاد الأردني وخاصة ما كان منها متعلقاً بتغيير الهيكل الضريبي .

2-1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة إذ تعاني الأردن من عجز كبير في موازنتها بالإضافة إلى مديونية كبيرة، وتعتبر الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة هي المصدر الرئيس لإيرادات خزينة الدولة كون أن عملية فرض الضرائب تواجه العديد من المتغيرات؛ لذا فإنه مما لاشك فيه أنها أسفرت عن العديد من المشاكل التطبيقية التي تستوجب من الباحث البحث والدراسة بصورة علمية تخدم جميع المتعاملين مع الضريبة سواء أكانوا شركات أم أفراد.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

هل يوجد أثر لإيرادات ضريبة الدخل على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟

هل يوجد أثر لإيرادات ضريبة المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟

هل يوجد أثر لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟

3-1 أهداف الدراسة

لقد هدفت الدراسة لتحقيق ما يلي:

التعرف على أثر إيرادات ضريبة الدخل على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

التعرف على أثر إيرادات ضريبة المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

3- التعرف على أثر إيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

4-1 أهمية الدراسة

بعد تبني الأردن للعديد من برامج الإصلاح الإقتصادي، نتج عنه توقيع العديد من الإتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي عام 1997 والإضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنظمة التجارة الدولية تحتم على الأردن التوجه إلى مصادر دخل غير الضرائب وخاصة الجمركية.

كما تتبع أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية المباشرة والغير المباشرة، لذا برزت في البحث عن الآثار المترتبة على فرض الضرائب بكافة أنواعها ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً بمدى نجاح السياسات الضريبية في تحويل الموارد المالية التي تستقطع من خلال الضرائب إلى القطاع العام من أجل قيام الدولة بمهامها على أكمل وجه، وإظهار الآثار التي تنفرد بها الإيرادات الضريبية دون الإيرادات الأخرى في الدولة، من خلال اخضاع كافة أنواع الدخول للأفراد والأرباح للشركات في الأنشطة الاقتصادية للضريبة دون استثناء من أجل تحقيق العدالة.

لذا برزت الحاجة لدراسة الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية والمتمثلة في ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والضرائب الجمركية، في رفد الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة خلال الفترة الواقعة ما بين عام 1992 - 2017.

5-1 فرضيات الدراسة

وبناءً على عناصر مشكلة الدراسة، تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، والضريبة العامة للمبيعات، ضريبة الجمارك) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبة الدخل على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبة المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

6-1 مخطط الدراسة

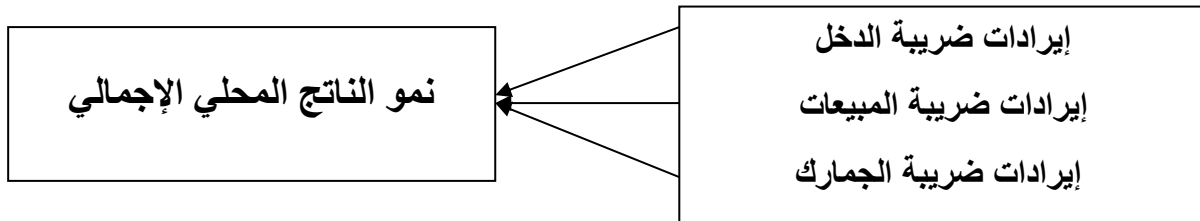
في ضوء مشكلة الدراسة، ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة، فقد قام الباحث بتدوين متغيرات الدراسة في المخطط التالي:

المتغيرات المستقلة

المتغير التابع

الإيرادات الضريبية

نمو الناتج المحلي الإجمالي



الشكل رقم (1) مخطط الدراسة من إعداد الباحث بالاستناد على الدراسات السابقة والإطار النظري

7-1 مصطلحات الدراسة

في ما يلي التعريف الاجرائي للمصطلحات التي استخدمها الباحث في الدراسة:

- الإيرادات الضريبية : هي الإيرادات التي تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأفراد وعلى الشركات العامة والخاصة وعلى الهيئات الاقتصادية وغيرها.

- الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

- الضريبة: هي التزام نقدي تفرضه الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل، وذلك وفقا لمقدرة المكلفين بالدفع، بهدف تغطية الأعباء المالية للدولة.

- ضريبة الدخل: هي المبالغ النقدية أو المبالغ القابلة للتقدير بالنقدية التي يكون دخل المكلف وعاء لها، والتي تأتي بصفة دورية منتظمة أو قابلة للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار.

- ضريبة المبيعات: هي ضريبة مفروضة بموجب قانون على مبيعات السلع والخدمات في شتى مراحلها، فهي ليست عنصر من عناصر التكاليف، وهي ليست سنوية، حيث يستطيع نقل المكلف عبئها بالكامل للمستهلك، والمكلف هو وسيط بين المستهلك من جهة وبين دائرة الضريبة من جهة أخرى.

- الضرائب الجمركية : هي مجموعة من الضرائب يتم فرضها من قبل الدولة على حركة السلع والخدمات دخولا وخروجا من وإلى حدود الدولة الجغرافية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: الإيرادات الضريبية.

2-2 المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي.

3-2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: الإيرادات الضريبية

1-1-2 تمهيد

تعد الإيرادات الضريبية مصدرا مهما من مصادر الإيرادات العامة في عصرنا الحاضر، وترجع أهمية هذا النوع من الإيرادات لكون حجمها كبير مقارنة مع الأنواع الأخرى للإيرادات بصفة عامة، فالنظام الضريبي في أي دولة يتضمن مجموعة من القواعد القانونية والتعليمات التفسيرية التي تشكل آلية عمل لكافة الأجهزة الضريبية والأشخاص الخاضعين لها، فهو يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، ويعد سياسة مهمة تؤثر بشكل كبير في رسم السياسات المالية لكثير من دول العالم ولاسيما النامية منها وذلك من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي فيها بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (عبد العزيز، 2016).

2-1-2 مفهوم الضريبة

ظهرت عدة مفاهيم تسعى إلى تعريف الضريبة، فقد عرفها الوادي وعزام (2007) بأنها: " اقتطاع نقدي وجبري نهائي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته على الدفع مساهمة منه في الأعباء العامة أو لتدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة ".

ويعرفها عمرو (2006) على أنها: "فريضة مالية تجب على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لمقدرتهم التكلفة بشكل اجباري وبصفة نهائية وبدون مقابل؛ لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة".

أما عزيز وآخرون (2003) فقد عرفوا الضريبة بأنها "هي مبلغ الزامي يفرض بشكل منتظم ولغرض معين كمساهمة في الحوض المالي العام الذي تمويل منه النفقات العامة الحكومية".

ويعرف (Elbatrik,2002) الضريبة بأنها:"استقطاع نقدي تسقطعه الدولة أو إحدى الهيئات المحلية فيها بصورة جذرية ليتحملها المكلف بها بشكل نهائي ودون مقابل وذلك بموجب قانون أو تشريع محدد من أجل الوفاء بمقتضيات السيادة العامة للدولة."

وكذلك فقد عرفها المهائني والجشي (2000) على أنها: " استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة ".

من خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث العناصر التالية للضريبة :

الضريبة هي التزام نقدي: أي أنها تدفع نقداً ولا يجوز دفعها على شكل خدمات أو بصورة عينية.

الضريبة هي فريضة إجبارية: أي أنها لا يجوز التهرب من دفعها للدولة سواء كان الفرد مقتنع بدفعها أم لا، ويستثنى من ذلك من كان معفا منها.

الضريبة تفرض من قبل الدولة: أي أن الدولة هي من لها الحق في فرض الضريبة وإلغائها وتعديلها، ويكون ذلك من خلال قانون، والقانون لا يلغى إلا بقانون.

الضريبة تفرض بدون مقابل: أي أن المكلف بالضريبة يدفع الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به.

الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين: بمعنى أن كل مكلف يدفع الضريبة بحسب قدرته النسبية على الدفع.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الضريبة بأنها: هي التزام نقدي تفرضه الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل،

وذلك وفقاً لمقدرة المكلفين بالدفع، بهدف تغطية الأعباء المالية للدولة.

2-1-3 أهداف فرض الضرائب

لقد كان هدف فرض الضرائب في السابق هو الانفاق لتحقيق منافع عامة تتعلق بتمويل الأنشطة التي تحافظ على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، ولكن سرعان ما أصبح لفرض الضرائب أهداف أخرى تتركز في العديد من الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن شرحها فيما يلي (عباس وبن عيشة، 2004).

1- أهداف مالية: وتتمثل هذه الأهداف بتزويد خزينة الدولة بالموارد المالية اللازمة من أجل تغطية نفقاتها العامة (الجارية والاستثمارية).

2- أهداف اقتصادية: وتتمثل هذه الأهداف في معظم الدول إلى بعض أنواع الضرائب كأحد السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها تلك الدول، وخاصة في ظل ارتفاع مستوى التضخم حيث تقطع الدولة جزءاً من دخول الأفراد؛ لتخفيض من دخلهم وتقييد استهلاكهم، أما في ظل حالات الركود الاقتصادي تعمل الدولة على تخفيض معدل الضريبة أو تزيد من الإعفاءات الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود.

3- أهداف اجتماعية: وتتمثل هذه الأهداف بإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على الأفراد ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم، وبالتالي الحد من التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع. بالإضافة إلى كون الضريبة تعد في مضمونها وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات من خلال قيام الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها.

2-1-4 خصائص الضرائب

بالرجوع إلى التعاريف السابقة نستخلص بأن الضريبة تمتاز بعدة خصائص نذكر منها التالي (محززي، 2004):

1- الضريبة تفتتح بشكل نقدي: من بين أهم خصائص الضريبة أنها فريضة تقطع بصورة نقدية، أي أنها تدفع بشكل نقدي وليس عيني، والسبب لأن دفع النفقات العامة للدولة تتم بصورة نقدية، فينبغي أن يكون تحصيل الإيرادات العامة، بما فيها الضرائب بصورة نقدية.

2- الطابع الإجباري للضريبة: إن الضريبة تعد شكل من أشكال إبراز سلطة الدولة وسيادتها، وأن الفرد لا يملك الحرية في دفع الضريبة، بل هو مجبر على دفعها للدولة، بغض النظر عن رغبته بالدفع، فالدولة هي المسؤولة عن فرض الضريبة وتحصيلها.

3- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي إن الأفراد في المجتمع يدفعون الضريبة إلى الدولة بصفة نهائية، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة لصالح فئات المجتمع كخدمات الدفاع والأمن والعدالة وغيرها من الخدمات العامة، ليس باعتباره مكلفاً بأداء تلك الضريبة، بل لكونه فرداً من أفراد المجتمع، وهذه المنفعة ليست له وحده، ولكنها تشمل كافة الأفراد داخل المجتمع.

4- الضريبة تدفع لتغطية الأعباء العامة: إضافة إلى الدور الذي تلعبه الضريبة في تمويل الخزينة العامة للدولة، فهي تلعب دوراً مهماً جداً في تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل وفي أغراض اقتصادية واجتماعية مختلفة في طبقات المجتمع.

وعليه يمكن القول بأن الضريبة تدفع بصفة نهائية، بحيث لا يحق للأفراد المكلفين استردادها طالما أن الدولة حصلت عليها بقانون، وأن القانون لا يتم الغاؤه إلا بقانون .

2-1-5 القواعد الأساسية للضريبة

يوجد العديد من القواعد الأساسية التي ينبغي على المشرع اتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة، ومصلحة خزينة الدولة من جهة أخرى، ومن أهم هذه القواعد ما يلي (خلف، 2008):

1- قاعدة العدالة: حسب هذه القاعدة ينبغي على جميع أفراد المجتمع أن يسهموا في تحمل الأعباء العامة، وذلك حسب مقدرة كل واحد منهم على الدفع، بحيث يجب أن تتناسب الضريبة مع دخل المكلف وثروته، لأن الخدمة التي يحصل عليها الفرد المكلف تزداد بزيادة دخله وثروته، وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، وهذه العدالة الضريبية التي تحققها الضريبة النسبية لم تحصل على قبول الجميع واتفاقهم،

فالبعض يرى أن العدالة الضريبية تتحقق عن طريق الضريبة التصاعدية. أما فكرة العدالة في العلوم المالية الحديثة فهي لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، وإنما تمتد لتشمل الإعفاءات من الضريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرر إعفاءات للأفراد الذين يحصلون على دخول منخفضة، وإعفاءات لإعالة أفراد الأسرة وتبعاً لعدد الأفراد، إضافة إلى أنها تقتضي الأخذ بمعدلات ضريبية تبعاً لنوع الدخل أو النشاط الذي تفرض عليه، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية في العلوم المالية الحديثة قد اتسع بشكل يتجاوز فيه مفهومها في إطار الدور التقليدي للمالية العامة.

2- قاعدة التأكد والوضوح: حسب هذه القاعدة ينبغي أن تفرض الضريبة على أساس اليقين والتأكد بشكل تكون فيه الضريبة محددة بوضوح تمنع حصول التصرف الكيفي في فرضها أو في السعر الذي تُفرض به أو في وقت وكيفية تحصيلها، ذلك لأن عدم التحديد التام والدقيق يوفر الإمكانية والفرصة للتحكم الشخصي والاعتباطي وغير الموضوعي في هذه الجوانب المتعلقة بالضريبة، وهو الأمر الذي يمكن أن يحصل معه تلاعب وفساد وعدم تحقق للعدالة في جباية الضريبة، ولذلك فإن الوضوح التام في هذه الجوانب أمر ضروري لدفاع الضريبة وللجهة التي تتولى تحصيلها حتى يتحقق ذلك مبدأ اليقين التام.

3- قاعدة الملائمة: حسب هذه القاعدة ينبغي أن تكون الضريبة ملائمة عند دفعها لضروف دفعها، بحيث يتم فرضها بالوقت والطريقة التي تتناسب وتتلائم مع رغبة المكلف وظروفه بدرجة كبيرة، بحيث يتم تحصيلها أيضاً بالوقت والطريقة التي تناسب المكلف وتتيح إمكانية دفعها، بمعنى أن أوقات تحصيل الضريبة مع حصول المكلف على دخله أو عوائده أو إيراداته، فالضريبة الزراعية تكون ملائمة عندما تفرض وتحصل في وقت تحقق الإنتاج للمزارع في نهاية الموسم الزراعي.

4- قاعدة الاقتصاد: حسب هذه القاعدة ينبغي الاقتصاد في تكلفة جباية الضريبة، أي أنه يجب أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل خزينة الدولة، ويعني ذلك أن على الدولة أن تختار أسلوباً للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير محلها، ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزينة الدولة فكل زيادة في تكلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف عبئاً لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة. وعليه فإن قاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض تكلفة جبايتها وارتفاع غزارة حصيلتها.

5- قاعدة المرونة: حسب هذه القاعدة ينبغي زيادة الحصيلة الضريبية تبعا لزيادة الدخل والثروة للمكلف.

قاعدة الانتاجية : حسب هذه القاعدة ينبغي أن تكون الحصيلة الضريبية من الانتاج كبيرة ومتعددة، وذلك حتى تغني عن الضرائب القليلة.

من هنا يمكن القول أن هذه القواعد الأساسية للضريبة ما تزال تؤخذ بعين الاعتبار في العلوم المالية الحديثة كونها تحقق عدة أهداف منها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

2-1-6 الإيرادات الضريبية

تشكل الإيرادات الضريبية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للعديد من دول العالم، لا بل يعتبر الإيراد الضريبي هو الأساس لخزينة تلك الدول ومن بينها الأردن، حيث يعتمد الأردن اعتمادا كبيرا على تحصيل إيراداته الضريبية بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة والتي تشكل الجزء الأكبر والأساسي من موازنته السنوية، من خلال الدور الكبير الذي حققته الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة العامة للدولة (القضاء، 2016).

2-1-6-1 مفهوم الإيرادات الضريبية

تناولت العديد من الدراسات مجموعة من المفاهيم لمصطلح الإيرادات الضريبية، فقد عرف الحسنوي (2014) مفهوم الإيرادات الضريبية بأنها: "تلك الأموال التي تجبى من قبل الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص (أفراداً أو شركات) الخاضعين للقانون الضريبي".

وذهب عبد الهادي (2016) إلى تعريف الإيرادات الضريبية على أنها "هي الإيرادات المكلفة الدولة بتحصيلها خلال فترة مالية محددة سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة من الأشخاص أو الشركات أو الهيئات المختلفة خلال سنة مالية محددة".

وتعرف مسودة (2015) الإيرادات الضريبية على أنها "الإيرادات التي تحصلها الدولة بما لها من سيادة على الأشخاص الخاضعين لقانون الضريبة سواء أكانوا أفراداً أو الشركات العامة والخاصة أو الهيئات الاقتصادية وغيرها، وتمثلها كل من ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والضرائب الأخرى".

من خلال ما سبق يمكن للباحث تعريف الإيرادات الضريبية على أنها: هي الأموال التي تقوم الإدارة الضريبية بالدولة بتحصيلها بموجب قانون من دخول الأشخاص سواء أكانوا أفراداً أو شركات أو هيئات اقتصادية خلال فترة زمنية معينة، كونها هي الجهة المخولة بجباية الإيرادات.

2-1-7 أهمية الإيرادات الضريبية وأثرها المالي

يعد الدور التمويلي للإيرادات العامة من أهم المهام التي يمارسها النظام الضريبي في البلدان النامية، وخاصة نتيجة الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية التي تسود تلك البلدان (كاظم، 2001)، فقد زادت أهمية الإيرادات الضريبية في العصر الحالي، نظراً لاعتماد تلك الدول على قدرتها في أداء دورها الاقتصادي (الجنابي، 2007). فكان على الدول النامية أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتدعم كافة القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال قيامها بتخفيض الاستهلاك وترشيده وزيادة الادخار، وكذلك ضرورة أن تقوم على معالجة العجز المالي في ميزان المدفوعات بتلك الدول، كون أن الأموال التي تقوم الدولة بتحصيلها جراء عمليات المصادرة للممتلكات والغرامات والرسوم بسبب جرائم التهرب الضريبي أو الجمركي سوف تؤول بالنهاية إلى الخزينة العامة والتي تمثل جزء رئيس من مصادر دعم النفقات العامة للدولة (قطب، 2006).

وعليه فإن الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة سواء أكانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة سوف تسهم بشكل كبير في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع من ناحية حجم الملكية .

أما الأثر المالي للإيرادات الضريبية فيتمثل بأنها تعد العصب الرئيسي الذي يجعل جميع مؤسسات الدولة تقوم بتأدية أعمالها التي تقدمها للأفراد في المجتمع، إذ تسهم الإيرادات الضريبية في دعم موازنة الدولة مساهمة فعالة، الأمر الذي يجعل الدولة تهتم بتلك الإيرادات الضريبية وتحاول توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، كون أن جميع دول العالم تعتمد بدرجة كبيرة على الضرائب سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة لتمويل إنفاقها العام، وعادة يكون النظام الضريبي هو المصدر الأساس لموارد الموازنة العامة (Wilson, et.al, 2007)، وأن أي انخفاض للإيرادات الضريبية سوف يؤثر بشكل كبير ومباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وأن أحد أسباب ذلك الانخفاض هو التهرب الضريبي والذي من شأنه إضعاف قدرة الدولة على تمويل استثماراتها (عبد، 2013).

وعليه يمكن القول بأن الإيرادات الضريبية تعد المورد الرئيسي للحكومات المركزية، لما لهذه الإيرادات من أهمية في دعم وتمويل المشاريع في المؤسسات المحلية، فإن عجزت الإيرادات الضريبية عن مد المشاريع الحكومية بالإيرادات الكافية ستلجأ الدولة إلى التمويل بالعجز أو التمويل بالفائض، وهذا الأمر يتوقف على الظروف التي يمر بها الاقتصاد في كل من السياستين، وبالتالي سوف تختلف السياسة المالية ويختلف دور الإيرادات الضريبية وفعاليتها بجانب الأدوات المالية الأخرى .

8-1-2 أنواع الإيرادات الضريبية

تتعدد أنواع وصور الإيرادات الضريبية باختلاف السياسة الضريبية المتبعة في كل دولة عن الدول الأخرى، فالوعاء الضريبي يمكن أن يأخذ بأكثر من صورة فنية للتنظيم الضريبي، كما أن اختيار نظام ضريبي معين من بين أنواع الأوعية الضريبية يتوقف على وضع الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فنجد هناك نظام الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة، ونظام الضريبة على الأموال والضريبة على الأشخاص، ونظام الضريبة المباشرة وغير المباشرة. ولكل نظام ضريبي صفات من حيث العدالة والمرونة والوفرة.

إذ يعد تصنيف وتقسيم الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة جزءاً مهماً من إيرادات الدول المتقدمة والنامية، ويثير هذا التقسيم الكثير من الجدل والخلاف حول فائدته والمعيار الذي يتخذه أساساً له. فمن ناحية الفائدة التي يحققها هذا التقسيم فهي فائدة تتحقق من وراء كل تقسيم رشيد للطواهر موضوع هذه الدراسة، وهي فائدة يتم قياسها بمدى إسهامها في التعرف على طبيعة الإيرادات الضريبية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، مع إبراز قواعد تنظيمها هذا إلى جانب الاعتماد على هذا التقسيم في تنظيم الإحصائيات الحديثة عن الدخل القومي في البلدان المتخلفة وما يترتب على تحليلها من نتائج. (الوادي وعزام، 2007).

فقد اختلفت أنواع الإيرادات الضريبية من فترة إلى أخرى وذلك نتيجة للتغير في الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، حيث صنفها الباحثين والكتاب في المالية العامة إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وهذا التقسيم هو الشائع في عصرنا الحالي :

تعد الإيرادات الضريبية في عصرنا الحاضر من أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، حيث تعتمد عليها الحكومة بشكل أساسي من أجل مواجهة نفقاتها العامة لسد العجز المتزايد في موازنتها، إضافة إلى تأثيرها على النواحي السياسية والاقتصادية، إذ تتعدد أنواع الإيرادات الضريبية وتختلف صورها باختلاف سياسة كل دولة عن الأخرى، فنجد أن الضرائب المباشرة أكثر ثباتاً في حصيلتها من الضرائب الأخرى (غير المباشرة)، فهي تتميز بقلة تكاليف جبايتها نسبياً؛ لأنها تفرض على الدخل، ويمكن زيادة حصيلتها بسهولة عند الحاجة لرفع سعرها خاصة لأنها تصيب عناصر لا يسهل إخفائها في أغلب الأوقات (أحمد وآخرون، 2014).

فقد عرف (محمد وآخرون، 2014) الضرائب المباشرة " بأنها هي كل ما يتم فرضه، بحيث يتم اقتطاع هذه الضرائب مباشرة من الدخل والثروة، وأن من غير الممكن نقل عبئها، وأن الذي يدفعها هو الذي يتحملها(ضريبة الدخل) وتكون بشكل دوري (سنوية) على المركز المالي للممول.

أما (الوادي وعزام، 2007) فقد عرفا الضرائب المباشرة بأنها: " هي الضرائب التي يتم فرضها على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المالك بدفع هذه الضرائب. وعرفها أبو عبودة (2014) بأنها " هي ضرائب تفرض على المالك دون واسطة، وهي التي لا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، بل يتحمل عبئها المالك نفسه.

ويعرف (James & Nobes,1992) الضرائب المباشرة بأنها هي تلك الضرائب التي يتم دفعها نقداً وبشكل مباشر من المالك بالدفع إلى الإدارة الضريبية ".

على ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضرائب المباشرة بأنها هي ضرائب تفرض مباشرة على المالك ويتحملها بنفسه، بحيث يتم اقتطاعها من دخله وثروته بشكل دوري، ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر.

خصائص الضرائب المباشرة

يمكن إبراز أهم خصائص الضرائب المباشرة بالنقاط التالية (أحمد والطيب، 2014)

تحقق عدالة أكثر في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد في المجتمع لأنها ترتبط مع القدرة على الدفع.

تعتبر ضرائب شخصية كون هذه الضرائب تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للمكلف.

تتميز بقلّة تكاليف جبايتها نسبياً.

تتوفر فيها قاعدة الملائمة.

تعتبر من الأدوات الفعالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع.

2-2 عيوب الضرائب المباشرة

بالرغم من الخصائص التي تمتاز بها الضرائب المباشرة إلا أنه يعاب عليها بالنقاط الآتية (احمد والطيب،

: (2014)

تحصيل هذه الضريبة يتأخر في الوصول إلى خزينة الدولة لأن تقدير الوعاء الضريبي يتأخر.

ثقل عبئها على المكلف بدفعها؛ لأنه يشعر بها نتيجة لوضوحها.

يدفع المكلف بدفع الضريبة مبالغ كبيرة في نهاية السنة المالية مما ينتج عنها عدم الملائمة للمكلف.

لها آثارٌ عكسية على العمل والادخار مثل ضرائب الدخل.

عدم وفرة الحصيلة الضريبية في البلدان التي لا يتمتع سوى عدد قليل من الأفراد بدخل عالٍ.

تخالف هذه الضرائب مبدأ عمومية الضرائب.

أنواع الضرائب المباشرة

تؤثر الضرائب المباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة، حيث تزخر الكثير من الكتب

والمجلات والدوريات في مجال الاقتصاد والمالية العامة (Rosen, 2007) بدراسة وقياس ومحاولة فهم هذا النوع من

الضرائب بهدف الوصول إلى نظام ضريبي يتفق مع الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول (Dew-Baker2008)

(Cashel, 2008)

ومن أهم أنواع الضرائب المباشرة ما يلي:

1-2-1 ضريبة الدخل

تعتبر ضريبة الدخل في الدول المتقدمة من أهم أنواع الضرائب المباشرة كونها تعد مصدرا هاما من المصادر الرئيسية لإيراداتها، وذلك لأن تلك الدول تعتمد على حجم و نمو ضريبة الدخل من أجل استمرار الإنفاق على السلع والخدمات العامة الأساسية كالأمن والدفاع ودعم البنية التحتية والبحث العلمي، إضافة إلى دعم تقديم برامج التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية التي تستهدف طبقات محدودي الدخل (نشرة المالية العامة للحكومة، 2010).

1-1-2-1 مفهوم ضريبة الدخل

فقد عرف (الخطيب، 2006) فقد عرفا ضريبة الدخل بأنها " هي تلك الضرائب التي يكون الدخل وعاء لها، وعرف الدخل بأنه كل مال نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه الفرد بصفه دوريه ومنتظمة من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار".

أما (القطاونة والعضايلة، 2010) فقد عرفا ضريبة الدخل بأنها: " قيمة نقدية أو قابله للتقدير بالنقود تأتي بصفة دوريه أو قابله للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار".

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف لضريبة الدخل بأنها: " هي المبالغ النقدية أو المبالغ القابلة للتقدير بالنقدية التي يكون دخل المكلف وعاء لها، والتي تأتي بصفة دورية منتظمة أو قابله للتجدد من مصدر مستمر أو قابل للاستمرار".

1-2-2-1 التطور التاريخي لضريبة الدخل في الأردن

صدر أول قانون له علاقة بضريبة الدخل في الأردن في الأول من نيسان سنة 1933 والذي بموجبه تم إخضاع الدخل المتأتي من القطاعين العام والخاص من الرواتب والأجور، فقد أنشئ قسم خاص في وزارة المالية الأردنية يقوم بتنفيذ أحكام قانون ضريبة الدخل عرف (بقسم ضريبة الدخل)

ومنذ ذلك الحين مر التشريع الضريبي في تعديلات عديدة بهدف تطويره ومواكبة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لسد الثغرات الناشئة نتيجة التطبيق، ففي سنة 1945 صدر القانون رقم (26) وبه توسع نطاق فرض الضريبة على دخل كل شخص من أرباح أية حرفة أو تجارة أو مهنة أو صنعة كما ونص هذا القانون على الأسس التي تقوم بها ضريبة الدخل، وفي سنة 1951 صدر القانون المؤقت رقم(50) والذي بموجبه تم إنشاء دائرة ضريبة الدخل كدائرة مستقلة يرأسها مدير عام مرتبط بوزير المالية(الغانم،2011).

وفي سنة 1964 صدر القانون رقم (25) حيث تم توسيع القاعدة الضريبية وبتفصيل أكثر لمصادر الدخل المتنوعة ونص على تشكيل محكمة استئناف خاصة تعرف باسم(محكمة استئناف الضريبة) لتتولى مهمة الفصل في المنازعات الضريبية التي ترفع إليها من قبل المكلفين(ابراهيم،2007) وفي سنة 1982 صدر القانون المؤقت رقم (34) واعتمد بموجبه مبدأ التقدير الذاتي كأساس للتقدير ونقل عبء التقدير إلى المكلف بدلا من المقدر.اما في سنة 1985 فقد صدر قانون ضريبة الدخل الدائم رقم (57) ومنحت بموجبه حوافز تشجيعية وإعفاءات (ابراهيم، 2007) وفي سنة 1989 صدر قانون مؤقت رقم (4) لسنة 1989 المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 والتعديلات التي تضمنها طبقت على السنتين 1989 و 1990 وقد أصبح هذا القانون دائما بالقانون رقم (4) لسنة 1992 أما في سنة 1995 فقد صدر القانون رقم (14) المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وطبقت التعديلات التي تضمنها على السنوات 1996- 2001 والذي استهدف بشكل خاص تشجيع الاستثمار، وفي سنة 2001 صدر القانون رقم (25) المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وطبقت التعديلات، وفي سنة 2003 صدر القانون رقم (39) لسنة 2003 وطبقت التعديلات التي تضمنها، أما في سنة 2004 فقد صدر القانون رقم (18) المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وطبقت التعديلات، وفي سنة 2009 صدر القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009 وبموجبه تم إلغاء قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته (دائرة ضريبة الدخل و المبيعات، 2010)، وتضمن القانون الكثير من التعديلات عما كان في السابق إذ تم إدخال تعديل على نسب الضريبة على القطاعات الاقتصادية والأفراد ومنح إعفاءات اقتصادية عديدة لغرض تشجيع الاستثمار.

وأخيرا صدر قانون ضريبة الدخل رقم(34) لسنة 2014 وعمل به اعتبارا من بداية 2015 وتم بموجبه إلغاء القانون المؤقت رقم (28) لسنة 2009 وإضافة نشاط تعديل المواد الأساسية وتعديل نسب الضريبة المفروضة على جميع الأنشطة وكذلك الأشخاص الطبيعيين والعمل بمبدأ تصاعدي الضريبة وفقا لأحكام الدستور الأردني(دائرة ضريبة الدخل والمبيعات) التي نصت المادة (111) منه أنه على الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب مبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الدفع (صبري، 2017).

3-1-2-1 أهمية ضريبة الدخل

تحتل الضرائب على الدخل أهمية كبيرة في الأنظمة الضريبية الحديثة من خلال (الخطيب، 2003):-

تستوعب كافة أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

تفرض على الدخول المتحققة من رأس المال أو من العمل ورأس المال.

تمثل مصدرا دائما للإيرادات العامة للدولة.

تعتبر وسيلة هامة وأداة فعالة في يد الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي وتقليل الفوارق الاجتماعية.

4-1-2-1 أهداف ضريبة الدخل

كان لا بد للنظام الضريبي في أي دولة أن تكون له أهدافه وآثاره التي ينتج عنها تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية . وتسعى السياسة الضريبية في الأردن إلى تحقيق غايات وأهداف تخدم كافة فئات المجتمع وتمثل هذه الأهداف فيما يلي(نور وآخرون ، 2008) :

الحد من التفاوت في الدخول بين الأفراد وذلك بفرض ضريبة تصاعدي على الدخل ، فكلما زاد دخل الفرد زادت الضريبة الواجب دفعها للدولة أضف إلى ذلك أن أصحاب الدخول المتدنية يتمتعون بإعفاءات قد تشمل الدخل كامل.

تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة حيث تفرض الضرائب على الدخل وليس على الاستيراد والتصدير وانتقال الملكية وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة حصيله الضريبية ووفرته وهذا يؤدي إلى ازدياد قدرة الدولة على تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف العامة في الرفاهية والاستقرار والتطور.

تحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل حماية الصناعات المحلية أو الحد من استهلاك سلع معينة.

تشجيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية والزراعية وذلك بمنح الإعفاءات الضريبية على لوازم ومعدات تلك المشروعات المستوردة وإعفاء بعض الصناعات من الضريبة لفترة معينة.

تطبيق قاعدة الملائمة من خلال تحديد الوعاء الضريبي وسعر الضريبة وأسلوب تحصيلها.

5-1-2-1 طرق تقدير ضريبة الدخل:

لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة على أي مكلف لا بد من تحديد وعاء الضريبة الخاضع بما يتلائم مع مصلحة الدولة ومصلحة المجتمع ومصلحة المكلف، ولتحديد مقدار هذه الضريبة هناك طريقتان رئيسيتان :

الطريقة الأولى : التقدير الذاتي:

تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً والأكثر عدالة، وحسب هذه الطريقة يقدم المكلف تصريحاً بالإقرار عن دخله وإعفاءاته وحسب نتائج أعماله كما هو مبين في دفاتره ومستنداته غير أن البيانات التي ترد بتصريح المكلف هي ليست نهائية ، فدائرة ضريبة الدخل تملك الحق بأن تجري عليها التعديلات التي تجدها ضرورية للوصول إلى الربح الحقيقي (الخطيب وشاميه ، 2010) فقد نصت المادة رقم (16-أ) من قانون ضريبة الدخل بأن " يلتزم المكلف بتقديم الإقرار الضريبي وفق النموذج المعتمد من الدائرة خلال مدة لا تتجاوز نهاية الشهر الرابع التالي لانتهاؤ الفترة الضريبية يتضمن التفاصيل المتعلقة بدخله، إعفاءاته، والضريبة المستحقة ومصاريفه (قانون ضريبة الدخل المؤقت لسنة 2009) وعند قيام المكلف بتقديم كشف التقدير الذاتي يكون له الحقوق والواجبات التالية:

على كل مكلف دفع رصيد الضريبة المستحقة قبل نهاية الشهر الرابع من الفترة التالية لنهاية السنة المالية.

يستلزم على المكلف أو من ينوب عنه تقديم الإقرار الضريبي إلى الدائرة شخصياً أو من خلال الطرق التالية:

البريد المسجل.

البنوك.

ج- أي من الشركات المرخصة للقيام بمهام تشغيل البريد العام أو مشغل البريد الخاص.

د- الوسائل الإلكترونية.

اعتبار تاريخ تقديم الإقرار الضريبي هو تاريخ تسلمه من قبل الدائرة أو تاريخ ختم البريد أو تاريخ وصل الإيداع لدى البنك أو الشركات المرخصة المعتمدة أيهما أسبق.

تعديل الإقرار الضريبي إذ تبين له وجود خطأ فيه، مع دفع الضريبة المستحقة نتيجة لذلك مع عدم اعتباره مرتكباً لمخالفة أو جرم ما لم تكن الدائرة قد سبقته إلى اكتشاف ذلك الخطأ.

لا يجوز تدقيق الإقرار الضريبي الذي تم تقديمه بعد مضي أربع سنوات على تاريخ تقديمه.

خضوع المكلف بدفع ضريبة الدخل لأسس ومعايير القرارات التي تقضي بدفعه للضريبة .

حق التوقيع على قرار التدقيق سواء بالموافقة على نتيجة القرار أو عدم موافقته أو امتناعه عن التوقيع ويعبر امتناع المكلف عن التوقيع على القرار أو تخلفه عن الحضور بمثابة عدم الموافقة على القرار.

الطريقة الثانية : التقدير الإداري

نصت المادة رقم (20) من قانون ضريبة الدخل بأنه : " إذا تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدة المحددة في هذا القانون، تقوم دائرة ضريبة الدخل بإصدار قرار تقدير أولي تحدد فيه قيمة الضريبة المقدرة على المكلف عن الفترة أو الفترات الضريبية المعنية وأي غرامات ومبالغ أخرى متحققة عليه ويبلغ المكلف إشعاراً خطياً بنتيجة ذلك القرار" (قانون ضريبة الدخل المؤقت لسنة 2009).

وتكون المبالغ المطالب بها واجبة التحصيل بعد مرور 20 يوم من تاريخ تبليغه للمكلف، وقد شجع المشرع الأردني التقدير الذاتي وذلك باعتباره قرار التقدير الأولي قراراً غير نهائي لغايات الاعتراض أو الطعن القضائي واعتبار هذا القرار ملغى حكماً إذا قدم المكلف الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية أو الفترات الضريبية المعنية بالإضافة إلى دفع الضريبة المستحقة عليه أو أية غرامات أو مبالغ أخرى مترتبة عليه بموجب ذلك القرار وبعد مرور (20) يوم من تاريخ تبليغ المكلف بنتيجة قرار التقدير الأولي يجوز للمدقق إصدار قرار التقدير الإداري ويتم إبلاغ المكلف خطياً بنتيجة قرار التقدير الإداري ويكون قابلاً للاعتراض لدى هيئة الاعتراض.

وعليه يمكن القول بأن ضريبة الدخل تعد أهم مكون من مكونات النظام الضريبي في الأردن، حيث تعتمد عليها الحكومة بشكل متزايد لتساعدها في ردف موازنتها بالإيرادات المالية الضريبية وذلك لتغطية نفقاتها العامة من أجل التغلب على مشكلة العجز المتزايد والذي يرتفع بشكل كبير سنة عن سنة.

2- الضرائب غير المباشرة

تعتبر الضرائب غير المباشرة في الوقت الحاضر واحدة من إحدى الأدوات الرئيسية الهامة للسياسة الضريبية للدولة، كما أنها تعد عنصراً فاعلاً في ردف خزينة الدولة بالموارد المالية، كونها تتميز بالوفرة في الإيرادات الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة، إضافة لكونها تؤثر على الاستهلاك والاستثمار والإدخار وعلى المستوى العام للأسعار، وبالمقابل من ذلك فهي تعد ضريبة أقل عدالة من الضرائب المباشرة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المكلف القانوني ليس هو المكلف الاقتصادي أو الفعلي، بمعنى أن العبء الضريبي ينتقل من المكلف القانوني وهو في هذه الحالة منتج السلعة وكل من له علاقة بالإنتاج والبيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات إلى مكلف آخر يقوم بدفع الضريبة، ويتحمل عبئها (المكلف الاقتصادي)، وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة (الجيلاتي، 2000).

فقد عرف (نور وآخرون، 2008) الضرائب غير المباشرة بأنها " هي الضريبة التي يدفعها المكلف وينقل عبئها على شخص آخر.

وعرف محمد وآخرون (2014) الضرائب غير المباشرة بأنها " هي تلك الضرائب التي يتم فرضها أثناء تداول السلع والخدمات (الضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات) في كافة مراحل الانفاق المختلفة، ويمكن نقل عبئها إلى شخص آخر".

أما الخشارمة (2002) فقد عرف الضرائب غير المباشرة بأنها: " هي الضريبة التي يدفعها المكلف مؤقتا ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر".

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضرائب غير المباشرة بأنها: " هي الضرائب التي تفرض عند تداول السلع والخدمات، بحيث يدفعها المكلف بصورة مؤقتة ليتم بعدها نقل عبئها إلى مكلف آخر وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة".

خصائص الضرائب غير المباشرة

يمكن إبراز أهم خصائص الضرائب غير المباشرة بالنقاط التالية (القطاونة والعظايلة):

الغزارة والوفرة في حصيلتها.

السهولة في جبايتها.

تعد من الضرائب المرنة التي تتأثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي السائد.

قليلة التكاليف.

صعوبة من التهرب منها.

2-2 عيوب الضرائب غير المباشرة

بالرغم من الخصائص التي تمتاز بها الضرائب غير المباشرة إلا أنه يعاب عليها بالنقاط التالية (العلي، 2005) :

عدم تحقيقها للعدالة الضريبية.

لا تميز بين الشخص الغني والشخص الفقير.

الصعوبة في التنبؤ المسبق بحصيلتها.

لا تتفق مع قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية.

تفرض على السلع المختلفة بغض النظر عن الحالة المادية لمستهلكيها.

وبوجه عام يمكن للباحث القول بأن فرض الضرائب غير المباشرة يخدم مجموعة الأهداف المالية والإئتمانية حيث ترتفع حصيلتها هذا النوع من الضرائب نظراً لأنها توجه إلى السلع الضرورية التي تتميز بجمود الطلب عليها، ويجب الإشارة هنا إلى أن من شأن هذا العبء الضريبي أن يثقل كاهل الطبقات محدودة الدخل مما يمس اعتبارات العدالة والرفاهية الاقتصادية الأمر الذي تتعارض فيه أهداف الضرائب غير المباشرة لتمويل التنمية مع أهداف التحول لضمان قدر كبير من الرفاهية الاقتصادية لفئات المجتمع محدود الدخل.

2-3 أنواع الضرائب غير المباشرة:

لعل أهم أنواع الضرائب غير المباشرة هي الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الجمركية، كون أن هذه الضرائب في الوقت الحالي تعد إحدى الأنواع الرئيسة التي تشكل نسبة عالية من الإيرادات الضريبية، كما تعد عنصراً فاعلاً في ردف خزينة الدولة بالموارد المالية.

2-3-1 الضريبة العامة على المبيعات:

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة، لما تمتاز به من سهولة تطبيقها، ووفرة حصيلتها مما كسبها صفة الانتشار في الكثير من دول العالم، وتحت مسميات مختلفة، فهي في بريطانيا تسمى ضريبة القيمة المضافة، وفي ألمانيا تسمى ضريبة العائدات السنوية، كما تسمى في سوريا بالضريبة على الاستهلاك الكمالي، أما في مصر والأردن فتسمى بالضريبة العامة على المبيعات.

2-1-3-1 مفهوم الضريبة العامة على المبيعات:

فقد عرف القانون الأردني ضريبة المبيعات بأنها " هي الضريبة المفروضة بموجب قانون على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وتستوفي من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة، ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من المشتري وتوريدها إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ضمن مواعيد محددة" (قانون ضريبة العامة على المبيعات لعام 1994 وتعديلاته).

أما (القضاة، 2016) فقد عرف الضريبة العامة على المبيعات بأنها " ضريبة تفرض على بيع السلع والخدمات في مراحلها المختلفة، حيث تدفع عند الاستهلاك أو الشراء، ويستطيع المكلف (التاجر) نقل عبئها بالكامل للمستهلك".

وعرفها (الخشارمة، 2002) بأنها هي " ضريبة عامة على جميع السلع والخدمات، باستثناء السلع والخدمات المنصوص عليها في قوائم الإعفاء.

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضريبة العامة على المبيعات بأنها: " هي ضريبة مفروضة بموجب قانون على مبيعات السلع والخدمات في شتى مراحلها، فهي ليست عنصر من عناصر التكاليف، وهي ليست سنوية، حيث يستطيع أن ينقل المكلف عبئها بالكامل للمستهلك، وأن المكلف هو مجرد وسيط بين المستهلك الذي يقع عليه عبء الضريبة من جهة وبين دائرة الضريبة من جهة أخرى.

2-1-3-2 التطور التاريخي للضريبة العامة على المبيعات في الأردن :

بدأ الأردن بعملية تطبيق الضرائب غير المباشرة في عام 1926، فقد كانت الضريبة على شكل ضريبة مكوس، وتطورت تلك الضريبة مع مرور السنين وصولاً إلى الضريبة العامة على المبيعات عام 1994، وتعد الضريبة العامة على المبيعات في الأردن المصدر الأول والأكبر الذي يرفد خزينة الدولة بالإيرادات، فقد أشارت البيانات المنشورة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014 إلى أن الضرائب غير المباشرة، لاسيما الضريبة العامة على المبيعات، قد أصبحت وبصورة متزايدة المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية،

حيث زادت أهميتها النسبية من % 10.6 خلال الفترة 1988 - 1985 إلى % 45.8 في الفترة 2012 - 2009 ، كما ارتفعت نسبة الضرائب غير المباشرة والتي تصدرها الضريبة العامة على المبيعات إلى ما يقارب % 61 في العام 2009 وما يقارب % 67 من إجمالي الإيرادات الضريبية في العام 2010 لتستمر في الارتفاع في العام 2012 لتصل ما يقارب % 69 من إجمالي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية (العبادي والقضاه، 2017).

2-3-1 خصائص الضريبة العامة على المبيعات في الأردن:

تتصف الضريبة العامة على المبيعات في الأردن من خلال مضمون القانون رقم (6) لسنة (1994) على الخصائص الآتية (صبري، 2017)

تعد ضريبة عامة : تتميز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بأنها تفرض على كافة السلع والخدمات المحلية والمستوردة إلا تلك التي تم استثنائها بقانون.

تعد ضريبة إقليمية: تتميز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بأنها تفرض عند بيع السلع والخدمات داخل حدود الأردن ولا تسري هذه الضريبة على السلع والخدمات التي يتم تصديرها للخارج.

تعد ضريبة فترية: تتميز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بأنها يلتزم المكلف بتقديم إقرار بمبيعاته من السلع والخدمات لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات كل شهرين حيث يحدد في الإقرار قيمة ومقدار الضريبة المستحقة، وتعتبر فترة الشهرين فترة ضريبية واحدة.

تعد ضريبة نسبية (ذات نسب متعددة): تتميز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بأنها تفرض على شكل نسب مئوية من الوعاء الضريبي ومنها:

النسبة العامة ومقدارها 16% من قيمة السلع والخدمات المباعة.

النسبة المخفضة على مجموعة السلع التي تحدد بقرار صادر من مجلس الوزراء.

الضريبة بنسبة الصفر على مجموعة من مدخلات الانتاج والصناعة للأدوية والزيوت ولوازم الأشخاص ذوي الإعاقة، والمخصصات الزراعية وغيرها من السلع والخدمات، ولكن إذا تم بيع السلع والخدمات الخاضعة بنسبة الصفر فإنه يتم خصم أو استرداد ضريبة المدخلات الخاصة بها.

تعتمد على مبدأ الخصم والرد: تتميز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن بأنها منحت للمكلف الحق في خصم ما سبق احتسابه أو مادفعة من ضريبة مبيعات على مردودات المبيعات، وأيضا ما سبق احتسابها ودفعه عن المبيعات المؤجلة الدفع التي أصبحت في حكم الديون المعدومة، وأيضا ما تحمله المكلف من ضريبة على مشترياته أو مستورداته من السلع والخدمات أثناء فترة تسجيله وما تحمله من ضريبة على السلع التي تدخل في تصنيع وإنتاج سلع أخرى.

2-3-1-4 متطلبات تطبيق الضريبة العامة على المبيعات

يوجد هناك العديد من المتطلبات التي يجب توفرها حتى تحقق الضريبة العامة على المبيعات أهدافها التي وجدت من أجلها، ومن أهم هذه المتطلبات (الأديمي، 2001):

مسك المكلف بدفع الضريبة العامة للمبيعات الدفاتر والسجلات المنتظمة، وإلى النظام التسلسلي المنظم لفواتير البيع.

التدريب المصحوب بحمله إعلاميه مكثفه للإدارات الضريبية وذلك للتحسين وتطوير الجهاز الضريبي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وقواعد البيانات التي تلزم لحجم العمل المطلوب، وأيضا للمكلفين لمساعدته على تنظيم العمل وكيفية مسك السجلات والدفاتر، وأخيرا للجامعات والمعاهد بجعل الضريبة العامة على المبيعات مساق أساسي وعلمي يدرس في تلك المعاهد والجامعات .

إجراء الحملات الاعلامية مع إخبار الرأي العام وكافة أطياف المجتمع وذلك تحسبا لأي انحرافات قد تحدث في المستقبل، بحيث تكون إجراءات الحملات الإعلامية موجهة إلى الفئات التالية:

المهنيين والغرف الصناعية والتجارية.

الوحدات الإدارية للدولة مثل الجهات التي تراقب الأسواق والأسعار، وأيضا الجهات التي تشرف على أعمال الصناعة والتجارة والنقل والطاقة والمواصلات والسياحة وغيرها.

للجمهور العام من فئات المجتمع عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل.

تنظيم دورات للأفراد العاملين بالإدارات الضريبية من أجل رفع كفاءة هؤلاء الأفراد وتحقيق الفاعلية في تطبيق قانون الضريبة العامة للمبيعات على السلع والخدمات.

تطبيق القانون بالصورة الملائمة من خلال قيام الإدارة الضريبية بحصر شامل لجميع المكلفين بدفع الضرائب من التجار بغرض تنظيم واقع هؤلاء المكلفين مع تصنيفهم حسب مجموعات وفئات وذلك تمهيدا لتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات من السلع والخدمات التي يقدمونها.

وعليه يمكن القول بأنه عند إعداد قانون الضريبة العامة للمبيعات ينبغي إخبار وأخذ آراء المعنيين في كافة مؤسسات المجتمع المحلي و مما يضيفي الشفافية على آثار الضريبة.

2-3-2 الضرب الجمركية:

تفرض الضرائب الجمركية على مجموعة السلع والمواد المستوردة أو المصدرة، أي عند تخطيها الحدود الجغرافية للدولة، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الضرائب لتحقيق أهداف متعددة، منها المالية والاقتصادية والاجتماعية، فالضريبة الجمركية هدفها المالي بأنها تعد موردا ماليا رئيساً مهما لإيرادات الدولة، أما هدفها الاجتماعي فتستخدمها الدولة لمواجهة حالات اجتماعيه كفرض رسوم جمركيه مرتفعه جدا على واردات السلع الضارة بالبيئة والمجتمع، أما الهدف الاقتصادي من فرض الضريبة الجمركية هو حماية المنتجات والصناعات المحلية، ففرض الضرائب الجمركيه على المنتجات المستورده يمكن المنتج المحلي من منافسة البضاعة المستوردة، وقد يحتاج السوق إلى مواد غير متوفرة في السوق الأمر الذي يدفع الدولة إلى تخفيض الضرائب الجمركية لتشجع المنتجين والمصنعين على استيراد المواد الخام لدعم قطاع إنتاجي معين (الخطيب، 2006).

1-2-3-2 مفهوم الضرائب الجمركية

فقد عرف (القطاونة والعضايلة، 2010) الضرائب الجمركية بأنها " هي الضرائب التي تفرضها الدولة على حركة بعض السلع دخولا وخروجاً من وإلى إقليمها، حيث تفرض هذه الضرائب بمناسبة عبور السلع القادمة من خارج حدود الدولة إلى داخلها، وتسمى عندها " ضريبة الوارد"، أو تفرض بمناسبة خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة، وفي هذه الحالة يطلق عليها " ضريبة الصادر".

وعرفت (بن سنوسي، 2011) بأنها " الضرائب التي تفرض على السلع عند اجتيازها لحدود الدول الإقليمية بمناسبة استيرادها وتصديرها وتعكس الضرائب الجمركية نوعاً وسعراً أو حصيلة الأوضاع الاقتصادية المختلفة للدولة وكذلك طبيعة تباينها الاقتصادي".

وعرفت (عليوه، 2009) الضريبة الجمركية بأنها " هي الضريبة التي تفرض على السلع والخدمات عند اجتيازها لحدود الدولة دخولا وخروجاً، بهدف تحقيق أغراض عامة، سواء أكانت تلك الحدود طبيعية أم حكومية".

وعلى ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف الضرائب الجمركية بأنها هي مجموعة من الضرائب يتم فرضها من قبل الدولة على حركة السلع والخدمات دخولا وخروجاً من وإلى حدود الدولة الجغرافية، والتي تتميز بسهولة تحصيلها وانخفاض نفقات جبايتها، والتي تؤدي إلى غزارة تحصيل هذه الضرائب.

2-2-3-2 أهداف الضرائب الجمركية

تلعب الضرائب الجمركية في الأردن دوراً هاماً في تحقيق أهداف اقتصادية ومنها: (البناء، 2001)

حماية الصناعات الوطنية.

تشجيع الاستثمار.

تسهيل التبادل التجاري بين الدول حيث أدى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام (1995) إلى إصدار حزمة من القوانين الاقتصادية الهادفة إلى تحرير الاقتصاد الأردني، وتسهيل عمليات الاستثمار.

3-2-3-2 تقسيمات الضرائب الجمركية

تفرض الضرائب الجمركية عندما تجتاز السلع والخدمات حدود الدولة، حيث يجمع علماء المالية العامة على تسميتها بالضرائب الجمركية بدلا من الرسوم الجمركية، والسبب أن الدولة تفرضها تطبيقا لمبدأ السيادة على أراضيها وحدودها، وأيضا تعدد عبئها ووفرة حصيلتها، كما أنها تستخدم من أجل حماية الصناعة الوطنية، حيث يتم تقسيم الضرائب الجمركية إلى قسمين رئيسيين هما (عواد، 2006) :

القسم الأول: الضرائب على الصادرات:

تعد هذه الضرائب بالعادة محدودة جدا وقليلة الأهمية، والسبب أن الحكومات تلجأ إلى إعفاء الصادرات من الضريبة وذلك بهدف تشجيع التصدير لدعم الصناعة المحلية، والحصول على العملة الصعبة.

القسم الثاني: الضرائب على الواردات:

تعد الضرائب على الواردات مهمة جدا، حيث تفرض الدول هذه الضريبة لتحقيق من خلالها عدة أهداف منها (طاهر، 2011) :

حماية الإنتاج والصناعة المحلية من منافسة السلع والخدمات المستوردة.

توفير الأموال التي تلزم للدولة من أجل تمويل نفقاتها الجارية.

حماية البيئة المحلية من خلال منع استيراد السلع المضرّة بالبيئة.

حماية كافة أفراد المجتمع من خلال زيادة الضرائب على السلع المضرّة بالصحة مثل الخمر والسجائر وغيرها من السلع.

حيث تم تقسيم الضريبة على الواردات إلى ثلاثة أنواع من الضرائب هي (عليوه، 2009) :

أولاً: الضريبة الجمركية ذات الغرض المالي:

تتمثل الضريبة الجمركية ذات الغرض المالي في حصول الدولة على أكبر حصيلة ممكنة وذلك جراء خضوع السلع والخدمات التي يتم استيرادها للضريبة، وفي هذه الحالة تسمى هذه الضريبة بالضريبة الجمركية الإيرادية، وتتطلب هذه الحالة إجراء دراسة مستفيضة لمرونة الطلب والعرض المحلي والعالمي، من أجل تحديد قيمة الضريبة وطرق تحصيلها، فقيمة الضريبة على السلع الأساسية والضرورية والتي ليس لها مثيل وطني تكون منخفضة نسبياً من السلع الكمالية والترفيهية التي يكون قيمتها عالية جداً، وذلك من أجل تشجيع التجار لاستيراد السلع الضرورية التي يحتاجها السوق المحلي.

ثانياً: الضريبة الجمركية ذات الغرض الحمائي

يتمثل الهدف من الضريبة الجمركية ذات الغرض الحمائي إلى عملية تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في حماية الصناعات المحلية، وخاصة عندما تكون الدولة في بدايات مراحل التنمية، وترغب في تطبيق عملية الإحلال بدلا من الواردات، وتنطبق هذه الضريبة على كافة القطاعات سواء صناعية أو زراعية وغيرها، وتعتبر هذه الضريبة أيضاً ذات أثر فعال في توجيه التجارة الخارجية، كونها تسعى إلى حماية الصناعات المحلية الناشئة لتدفع عنها المنافسة للصناعات الأجنبية التي تحيط بها، والأصل في الضريبة الحمائية أن تكون بشكل مؤقت، ثم تتحول بعدها إلى ضريبة مانعة، وذلك عندما تستطيع الصناعات الوطنية إشباع الطلب والاحتياجات المحلية، عندها لا تحقق هذه الضريبة أية إيرادات إلى خزينة الدولة.

ثالثاً: الضريبة الجمركية المانعة:

تلجأ الدولة إلى اتباع الأسلوب غير المباشرة لمنع استيراد بعض السلع، وذلك من خلال فرض الضرائب الجمركية، فقد تفرض الدولة الضريبة الجمركية على السلع بأسعار مرتفعة

بحيث تؤدي إلى منع دخول هذه السلع نهائيا إلى الدولة، وتفرض هذه الضريبة لتحقيق أهداف سياسية كما هو الحال على السلع القادمة من بلاد معينة لوجود خلافات سياسية معها، أو لحماية المجتمع أخلاقيا وصحيا كما في حالة فرض الضرائب المانعة على السلع المضره بالصحة والبيئة، ومع هذا فإن تلك الضريبة لا تمنع الدولة في التدخل المباشر لمنع دخول سلع معينة إليها، وذلك بمنع استيراد هذه السلع وفق نظام الحظر، وعلى ضوء ذلك لا يجوز للدولة فرض ضرائب أو رسوم تعويضية عن الضرائب الجمركية بمسميات أخرى كرسوم المعاينة أو الأرصيات أو غير ذلك من الضرائب والرسوم.

فمن خلال ما سبق يمكن القول أنه يوجد العديد من الفروقات بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فقد كان واضحا أن تحصيل الضرائب المباشرة كان أسهل وأقل تكلفة من الضرائب غير المباشرة، فقد كانت الضرائب المباشرة تحقق عدالة ضريبية أكثر منها في غير المباشرة كونها تشمل أصحاب مستوى معين من الدخل ممن يكون لديه القدرة التمويلية على عكس الضرائب غير المباشرة التي تفرض على كافة فئات المجتمع.

2-2 المبحث الثاني: الناتج المحلي الإجمالي:

1-2-2 تمهيد:

يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) جزء مهم من الحسابات القومية للدول، ويعد أيضا واحد من أكثر الطرق لديها وأهمية لقياس الأداء الاقتصادي لتلك الدول، حيث يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها اقتصاد الدولة في سنة ما، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، كما يتضح من مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه يعتبر تدفق (Flow)، حيث تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي من قبل معظم الاقتصاديين وذلك لاجراء التنبؤات الاقتصادية المهمة كونه تشترك فيه جميع عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع. (فضل الله، 2016)

لذلك يعتبر الاهتمام بموضوع دراسة الناتج المحلي الإجمالي من المواضيع المهمة والذي يستحق البحث والتعمق فيه لكونه يشكل معياراً رئيساً؛ لتحسين الاقتصاد الكلي كونه يقيس مستويات المعيشة للأفراد ويعد مؤشراً للمقارنة بين اقتصاديات الدول المختلفة لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدى.

2-2-2 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

اهتم العديد من الكتاب والباحثون في مجال الاقتصاد بمفهوم الناتج المحلي الإجمالي، وظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، حيث عرفه (البدور، 2016) على أنه "هو القيمة النقدية (السوقية) لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة".

وعرف أبو عبودة (2014) الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد الوطني للدولة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة في العادة".

كما وعرفه الأشقر (2002) بأنه "مقياس للأنشطة الاقتصادية المختلفة ومقياس للنمو الاقتصادي، بحيث كلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر كان مستوى معيشة السكان أكبر".

أما الرشيد (2014) فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " مجموع ما ينتج من سلع وخدمات نهائية في إطار حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة (في الغالب سنة)، سواء أكان ذلك بواسطة مواطني الدولة نفسها أو من خلال المقيمين الأجانب على أرضها ".

في ضوء ما سبق يمكن للباحث استنتاج العناصر الآتية:

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بحساب ما ينتج داخل اقتصاد الدولة من سلع وخدمات نهائية، ولا يجوز احتساب مكونات السلع كقيم نهائية تفادياً من الوقوع في مشكلة الحساب المزدوج، فما يحسب كجزء من الناتج المحلي في سنة معينة يجب أن لا يعاد حسابه في السنة التي تليها.

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي يتضمن قياس الأداء الاقتصادي في فترة زمنية غالباً ما تكون سنة واحدة.

إن مفهوم الناتج المحلي الإجمالي له آثار إيجابية وسلبية تنعكس على الاقتصاد الكلي للدولة وعلى الأفراد وعلى المنظمات.

على ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف مفهوم الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموع القيم النقدية (السوقية) للسلع والخدمات النهائية والتي ترتبط بحساب ما ينتج داخل اقتصاد الدولة في فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة واحدة.

2-2-3 أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

يلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً هاماً وأساسياً لاقتصاديات الدول فهو يعكس صحة اقتصاد الدولة لما له من اثر كبير على الأفراد وعلى سوق الأسهم والعملات , فعندما يكون الناتج المحلي في حالة إنكماش فهذا الأمر ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني انخفاض الانفاق والأرباح والأهم من ذلك ترتفع معدلات البطالة. وبالمقابل من ذلك فإن ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم مما يدفع البنوك المركزية لرفع معدلات الفائدة للحد من التضخم . (العداري، 2017)

2-2-4 طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هناك العديد من الطرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في طريقة الانتاج، وطريقة الانفاق، وطريقة الدخل، ويمكن التطرق لهذه الطرق كما يلي (Williams, 2007) :

طريقة الانتاج:

حسب هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين هما:

- طريقة المنتجات النهائية: وتقوم هذه الطريقة على حساب قيمة كل سلعة أو خدمة نهائية تم انتاجها فعلا خلال فترة الحساب ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، وعلى ضوء هذه الطريقة فان الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل جميع السلع والخدمات التي انتجت خلال فترة التقدير، ولكن يدخل في تقدير الناتج المحلي الإجمالي المنتج النهائي من السلع والخدمات فقط.

- طريقة القيمة المضافة: هذه الطريقة تتبع انتاج السلع من مرحلة إلى أخرى، وينبغي أن تكون القيمة النهائية مساوية لمراحل الانتاج. وعلى ضوء هذه الطريقة نجد أن القيمة المضافة = قيمة الانتاج الكلي - قيمة مستلزمات الانتاج التي تشمل أي مواد أو سلع أو خدمات تلزم للعملية الانتاجية.

طريقة الانفاق:

هذه الطريقة يجب أن تعطي نفس القيمة للناتج ولكن من خلال معرفة من هو الذي أنفق على السلع النهائية، وعلى ضوء هذه الطريقة يقسم الانفاق الكلي إلى ما يلي (بابكر، 2003):

الانفاق الاستهلاكي الخاص: وهو الانفاق الذي يشمل إجمالي نفقات السلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل نفقات الطعام والشراب واللباس كما يشتمل هذا الانفاق على الخدمات الاستهلاكية مثل التعليم والصحة والهاتف.

إجمالي الانفاق الاستثماري: وهو الانفاق الذي يشمل الانفاق الكلي لقطاع الأعمال والذي يتمثل في السلع الرأسمالية كالألات والمعدات الانتاجية، كما يشمل أيضا الأبنية الجديدة سواء للوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية.

الانفاق الحكومي : وهو الانفاق الذي يشمل مشتريات القطاع الحكومي من السلع والخدمات سواء أكانت هذه السلع استهلاكية أو استثمارية، أما المدفوعات التحويلية كإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة فلا يقابل هذه النفقات ناتج محلي وبالتالي تستبعد عند حساب الانفاق الحكومي.

صافي الانفاق الخارجي: يجب إضافة الصادرات إلى مجموع الانفاق المحلي وطرح الواردات منه (الصادرات - الواردات).

طريقة الدخل

تعطي هذه الطريقة نفس قيمة الناتج للسلع النهائية المنتجة، ولكن من خلال معرفة كيف قد تم تقسيم قيم الناتج النهائية.

ولحساب هذه الطريقة يكون الناتج المحلي الإجمالي يساوي:

(صافي الدخل المحلي = الأجور الإجمالية + الأرباح الإجمالية + الفائدة الإجمالية + الربح الإجمالي) + مخصصات اهتلاك رأس المال + (صافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب غير المباشرة - إعانات الانتاج).

2-2-5 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الأسمي

في العادة يحدث التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في كمية الإنتاج نفسه، وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي الذي يقاس بأسعار السوق هو ما يدعى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي، أما الناتج المحلي الإجمالي الذي يقاس بالأسعار الثابتة يدعى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (عبد الفراج، 2009).

2-2-6 نمو الناتج المحلي الاجمالي

يقيس الناتج المحلي الاجمالي مستوى معيشة أي دولة بشكل تقريبي باستخدام مؤشر نصيب الفرد منه، ويمكن أيضا استخدام الناتج الاجمالي كمؤشر للمقارنة ما بين اقتصاد الدول المختلفة من ناحية تحديد مستوى الاداء الاقتصادي لكل دولة.

ويعد النمو في الناتج المحلي الاجمالي او ما يسمى بالنمو الاقتصادي احدى اهم معايير تحسن الاقتصاد من عام الى اخر، وأن أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي لا تعني أن الاقتصاد يتحسن دائما، لأنه يشترط للنمو الاقتصادي ان يتعدى النمو السكاني، حيث يمكن ان تكون هناك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ناتجة عن زيادة ساعات العمل وهذا يعني ان حياة الافراد بالمتوسط قد اصبحت اسوأ، لأن ساعات العمل اصبحت اكثر ، كما ان ساعات الراحة اقل، ولذلك لا يعنى النمو الاقتصادي ان حياة الافراد قد اصبحت افضل . (الافندي ، 2013)

2-2-7 أثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي:

تؤثر الضريبة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها في كل من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، ونفقة الإنتاج، والمقدرة على العمل، وتوزيع الدخل، باعتبار هذه العوامل تعد من أهم الكميات الاقتصادية الكلية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي للدولة، حيث سيتناول الباحث في هذه الدراسة أهم الآثار التي تحدثها فرض الضريبة على هذه العوامل الاقتصادية بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

2-2-7-1 أثر الضريبة على الاستهلاك:

إن في فرض الضريبة على الأفراد ذوي الدخل المحدود، يقلل من قدرتهم على الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى نقص الدخل القومي، ومن ثم تؤدي إلى نقص في إيرادات الدولة، ويحدث نفس الأثر وذلك في حالة قيام الدولة بفرض ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية، أما في حالة فرض الدولة ضريبة غير مباشرة على السلع التي يتصف الطلب عليها بالمرونة العالية كالسلع الكمالية، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليل الاستهلاك ولكن لا يؤثر عادة على مقدرة الأفراد على الإنتاج، وبالإضافة إلى ذلك فإن فرض ضرائب غير مباشرة أو مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه الاستهلاك بما يتفق مع احتياجات وظروف الاقتصاد القومي من ناحية التأثير كميًا على حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك وكذلك التأثير قطاعيا(بابكر، 2003)

أما فرض الضريبة على الأفراد ذوي الدخل المرتفع فإن الاقتطاع الضريبي لا يؤثر على نشاطهم الاستهلاكي لأنهم سيحافظون على مستوى معيشتهم، فيزداد ميلهم نحو الاستهلاك وينقص ميلهم للادخار، إذ يؤدي ذلك بهم إلى إعادة توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، هذا وإن الضرائب ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في الاستهلاك، وإنما هناك اعتبارات عديدة (جمام، 2009)

2-7-2-2 أثر الضريبة على الادخار

يؤدي فرض الضرائب المباشرة التصاعدية العالية إلى التقليل من قدرة الأفراد على الادخار مما سيؤدي ذلك إلى إنقاص مدخراتهم، ومن ناحية أخرى أن فرض الضريبة على القيم المنقولة سيؤدي إلى نقص الادخار مما يقلل من استعداد الأفراد على الادخار وتعد شهادات الاستثمار خير دليل على ذلك، إضافة إلى ذلك أن عملية فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار وفرضها على السلع الأساسية الضرورية سيؤدي إلى نقص الادخار الاختياري، ومن جهة أخرى فإن عملية فرض ضريبة على الأرباح غير الموزعة في الشركات المساهمة، بمعدل أعلى من الضريبة على أرباح الأسهم سيؤدي إلى تخفيض الأموال الاحتياطية أي الاستثمار الذاتي وزيادة دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وربما سيؤدي ذلك إلى زيادة الادخار، وبالتالي فإن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز (فضل الله، 2016)

2-7-2-3 أثر الضريبة على الاستثمار

إن الاستثمار محور التنمية الاقتصادية الأساسي، فهو أداة لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث يتوقف معدل النمو الاقتصادي على كمية الاستثمارات وتوزيعها بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وتؤثر الضريبة في الميل للاستثمار. فعندما تفرض الضريبة على نشاط قطاع اقتصادي معين بمعدل منخفض أو يكون الإعفاء فيه واسع يوجه المكلفون استثماراتهم نحو هذا القطاع لأنه ذو ربحية أكبر، كذلك تكون الضريبة أداة فعالة لمنع توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الإنتاجية الخاضعة لمعدل ضريبي مرتفع.. (جمام، 2009).

فعادة ما تواجه الدول التي تفرض ضريبة عالية هروب رأس المال المحلي منها، وعلى العكس من ذلك فحتى تتمكن الدولة من جذب رأس المال الأجنبي بالإضافة إلى المحافظة على رأس المال والمدخرات المحلية فإن عليها أن تخفض الضرائب الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أرباح الشركات بعد خصم الضرائب المفروضة مما يحفز على جذب واستثمار تلك الأموال.

2-2-4 أثر الضريبة على الحافز على العمل

يؤدي فرض ضريبة على الأفراد ذوي الدخل المحدودة إلى زيادة المقدرة على العمل عن طريق القيام بعمل إضافي، أما فرض ضريبة على الأفراد ذوي الدخل المرتفع مثل دخل طبيب إلى سيؤدي إلى تقليل العمل أو عدم الإقبال عليه. تؤثر الضريبة في القوة الشرائية للفرد وبالتالي في مستوى معيشته، وتؤثر في إنتاجيته، كما تؤثر الضرائب في الرغبة في العمل، حيث يرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على مستوى معيشي معين، وهذا ما يطلق عليه "بالضريبة المحفزة" وقد تخفض الضرائب من كميات الإنتاج، إذ أنها تزيد من كلفة الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الاستثماري، مما يؤثر على حجم العمالة، في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد على تنشيط المجال الاقتصادي ويزيد من حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة العمالة، وهذا ما تتبعه بعض الدول باتخاذ سياسة ضريبية، فإنه يمكن أن تؤدي الضرائب إلى خفض قدرة الأفراد على العمل فتتخفف بذلك مقدرتهم على الإنتاج، ويتحقق ذلك في الحالات التي تقلل فيها من كفايتهم الإنتاجية كما لو أدت الضرائب إلى تقليل استهلاكهم الضروري، وإلى حرمانهم من جزء من الدخل الذي كان يخصص للعلاج من الأمراض أو لتعليم أبنائهم، وقد أدى هذا الاحتمال بمعظم التشريعات في مجال الضرائب على الدخل إلى الامتناع عن فرض ضرائب على استهلاك السلع الضرورية وإعفاء الحد الأدنى للمعيشة ولالأعباء العائلية في مجال ضرائب الدخل، لأنه إذا أدت الضريبة إلى نقص قدرة الأفراد على العمل فإنها حتما ستؤدي إلى نقص كفايتهم الإنتاجية ومن ثم فإنها تضعف مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج (أحمد والطيب، 2014)

2-2-7-5 أثر الضريبة على نفقة الانتاج

تؤدي الضرائب غير المباشرة في كل الأحوال والضرائب المباشرة في أحوال معينة، إلى ارتفاع نفقة الإنتاج وذلك حسب كل شكل من الأشكال المختلفة للسوق كما يلي: (أحمد والطيب، 2014):

أ- سوق المنافسة الكاملة:

في حالة السوق المنافسة يتحدد الثمن بناءً على قوى العرض الكلي والطلب الكلي، ويعتبر الثمن لكل من المنتج والمستهلك معطاه بمعنى أن المنتج الفرد لا يستطيع أن يؤثر على الثمن السائد في السوق، وفي هذه الحالة لا يستطيع المنتج تعويض ما دفعه كضريبة عن طريق زيادة ثمن البيع عن المستوى السائد في السوق وبالتالي يقع أثر الضريبة على الربح. وعلى ذلك فإن الضريبة تؤدي إلى تقليل الربح في حالة إذا ما كان المنتج يحقق ربحاً غير عادي وقد تتركه دون ربح أو خسارة إذا كان المشروع لا يحقق أرباحاً غير عادية وكانت أرباحه مساوية للربح العادي. وقد تسبب له خسارة إذا كان المشروع يحقق أرباحاً عادية وكان مقدار الضريبة يزيد عن مقدار الربح.

ب- في حالة الاحتكار:

في هذه الحالة فإن استطاعة المنتج في رفع ثمن البيع بمقدار الضريبة مع الإبقاء على كمية الإنتاج دون تغيير تتوقف على مرونة الطلب وعلى ما إذا كان الثمن السائد قبل فرض الضريبة يحقق أكبر إيراد ممكن للمشروع إذ يترتب على رفع الثمن نتيجة لفرض الضريبة على نقص الطلب على السلعة بنسبة أكبر من رفع الثمن، أما إذا كان الطلب غير مرن فإن الثمن يمكن أن يرتفع بزيادة الضريبة ويبقى الربح دون تغيير، وعلى ذلك فإنه قد لا يترتب على فرض الضريبة أي نقص في كمية الإنتاج إذا كان الطلب على السلعة يتميز بقلّة المرونة.

ج- حالة المنافسة الاحتكارية:

يسيطر المنتجون في حالة المنافسة الاحتكارية على السوق سيطرة نسبية ولكنها لا تصل إلى سيطرة المنتج الواحد على السوق، ومن ثم فإن رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة قد يؤدي إلى رد فعل غير موات من جانب الطلب على السلعة ويكون هناك اتجاه نحو انخفاض كمية الإنتاج، خاصة إذا كانت الضرائب المفروضة هي ضرائب تفرض على السلع، ويكون انخفاض الإنتاج أقل إذا كان عرض السلعة قليل المرونة ويكون هذا الانخفاض أكبر إذا كان عرض السلعة مرناً.

من جهة أخرى نجد أن المدخرات الخاصة الناتجة عن الأفراد ذوي الدخل المرتفعة تميل بتوظيفها نحو فرض الضرائب على المنتجات الاستهلاكية الترفيهية، حيث يوجه هؤلاء الأفراد مدخراتهم نحو الاستثمار، والاستثمار في هذه الحالة يعد دافع للإنتاج، فأحيانا نجد أن الدولة وسعيًا لتحفيز الإنتاج قد تقوم ببعض الإعفاءات الضريبية على بعض أرباح المشروعات، وقد تتراوح مدة الإعفاء من بين خمس سنوات إلى ثمانية سنوات ويكون الإعفاء اعتبارًا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ويسري ذلك الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع.

2-2-6 أثر الضريبة على توزيع الدخل

يؤدي فرض الضرائب المباشرة التصاعدية إلى تقليل التهرب الضريبي وتوجيه الضريبة إلى الخدمات العامة لكافة أطراف المجتمع، فالنتيجة هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، وأيضا قد يؤدي فرض ضرائب مباشرة على التركات وتداول الأوراق المالية ورسوم تسجيل العقارات إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، ويتفق ذلك مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، حيث يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، بينما فرض ضريبة غير مباشرة على السلع الأساسية الضرورية، يؤدي إلى سوء توزيع الدخل أو زيادة الفوارق بين دخول الأفراد. (فضل الله، 2016).

لقد كان التقليديون يرون بأن الهدف الأساسي للضريبة هو توفير الأموال من أجل تغطية النفقات العادية المعروفة آنذاك، في حين يعتبرون الآثار الاقتصادية للضريبة هي ثانوية تترتب بطريقة غير إرادية. أما أنصار النظرية المالية الحديثة فكانوا يرون في الضريبة الوسيلة والأداة للتأثير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة للدور التقليدي وهو الدور المالي.

3-2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

قام الباحث بعمل إجراء مسحي للدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة ومن هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات العربية

1- دراسة (العبادي والقضاه، 2017) بعنوان "أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة : دراسة تحليلية مقارنة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طرق احتساب الضريبة العامة على مبيعات خدمات شركات الاتصالات الأردنية وتأثيرها على الإيرادات العامة مع محاولة مقارنة هذه الطرق بينها وبين مثيلاتها من الشركات الأخرى في الدول العربية الأخرى من أجل التأكد من أن جميع الخدمات خاضعة لضريبة المبيعات وأنه لا يوجد تهرب ضريبي لشركات الاتصالات في الأردن.

استخدمت الدراسة المنهج الاستقصائي من خلال المقابلات الشخصية مع أفراد العاملين المعنيين في الدوائر الضريبية، وكذلك استخدمت المنهج التحليلي لمعرفة حجم التهرب الضريبي إن وجد لدى شركات الاتصالات الأردنية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن هناك تقصير في احتساب خدمات الاتصالات المحاسبية لضريبة المبيعات في الأردن بسبب أساليب المحاسبة الحالية، مما أدى ذلك إلى التهرب من الضرائب على الخدمات المجانية التي تقدمها هذه الشركات، على الرغم من خدمات هذه الشركات تمت في السنوات بين 2010 - 2012 بنسبة 78 % ، بينما انخفضت عائدات ضريبة المبيعات في الفترة نفسها بانخفاض 7%.

وقد أوصت الدراسة الشركات بضرورة تعديل التشريعات الضريبية في الأردن بما يتلائم مع الطريقة المباشرة في احتساب الضريبة العامة على المبيعات التي تقدمها شركات الاتصالات الأردنية.

2- دراسة (صبري، 2017) بعنوان " ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في الأردن دراسة تحليلية للمدة (2004-2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ملامح ضريبة الدخل في الأردن وتحليل دورها في رفق الموازنة العامة بالإيرادات المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة إضافة إلى محاولة تحديد العوامل التي تؤثر فيها وذلك خلال مدة الدراسة من (2004-2014).

استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي المستند إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع، وذلك من خلال الاحصائيات والتقارير من الجهات ذات الاختصاص.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن حصيلة ضريبة الدخل ومساهماتها في الإيرادات الضريبية والمحلية والعامة قد شهدت تحسناً خلال فترة الدراسة وأن هذه الضريبة تأتي في المرتبة الثانية بعد الضريبة العامة للمبيعات في نسبة المساهمة، حيث ساهم ارتفاع حجم التهرب الضريبي واتساع الاقتصاد غير الرسمي في التأثير على حصيلة ضريبة الدخل وأهميتها النسبية.

أوصت الدراسة بضرورة إعطاء أهمية استثنائية لنشاط جمع المعلومات وتطوير قاعدة بيانات دقيقة عن المكلفين تساعد في الوصول إلى دخولهم الحقيقية، مع التأكيد على تنمية ونشر الوعي والثقافة الضريبية بين المواطنين وبتث القناعة بأهمية الالتزام بدفع الضرائب في مواعيدها المحددة، وأهمية الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة التي يستفاد منها المجتمع مما يساعد ذلك على الحد من التهرب الضريبي.

3 - دراسة (القضاة، 2016) بعنوان " مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن وأثرها على حجم الإيرادات من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات بركائزها (الجهاز الضريبي، الإجراءات والرقابة، والتشريعات الضريبية)، وقياس إن كان هناك أثر لهذه الركائز على حجم الإيرادات الضريبية.

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لقياس متغيرات الدراسة، فقد تم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات..

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجهاز الضريبي يتمتع بمستوى مرتفع من الفعالية، كذلك فإن الإجراءات والرقابة والتشريعات الخاصة بضريبة المبيعات كلها تتمتع بفاعلية بمستوى متوسط .

بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض مواد التشريعات الضريبية والعمل على تخفيض نسبة الضريبة للسلع الأساسية التي يتداولها الفقراء، وكذلك زيادة النسبة للسلع الكمالية والسلع ذات الرفاهية العالية، وزيادة نسبة الضريبة على السلع والخدمات التي تؤثر سلباً على المجتمع، وتحديث آليات الرقابة المباشرة. 4-دراسة (مسوده، والمفلاح، 2015) بعنوان " دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة - الفترة ما بين (2012 - 2006) ."

هدفت الدراسة إلى قياس دور الإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة من خلال عمل دراسة تحليلية مقارنة في الفترة ما بين (2006-2012)، فقد ركزت الدراسة على المقارنة بين دور كل من ضريبة الدخل والضريبة العامة للمبيعات والضرائب الأخرى في زيادة حجم الإيرادات العامة في ردف الموازنة العامة الأردنية. لتحقيق أهداف الدراسة قسم الباحثين الدراسة إلى فترتين متتاليتين، كانت الأولى قبل تطبيق قانون ضريبة الدخل والمبيعات المعدل للفترة بين (2009-2006) والثانية بعد التطبيق للفترة (2010-2013)، ومن أجل اختبار الفرضيات إلى النسب المالية، والأساليب الاحصائية ومنها: اختبار (t) للعينات المستقلة، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود دور للإيرادات الضريبية في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة فقد شكلت الإيرادات الضريبية ما نسبته 64% من الإيرادات العامة للدولة، وكانت ضريبة المبيعات لها الدور الأكبر في ردف الموازنة العامة الأردنية في الإيرادات العامة مقارنة بضريبة الدخل والضريبة الجمركية.

بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بإجراء تعديلات في قانون ضريبة الدخل والمبيعات الأردني على أساس مدروس لزيادة الإيرادات الضريبية، مع زيادة الرقابة على المال العام.

5- دراسة (صبري، 2015) بعنوان " الضريبة العامة على المبيعات ودورها في الإيرادات العامة في الأردن للمدة (1998-2012) ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالضريبة العامة على المبيعات في الأردن وأهم المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من الضرائب وتحديد أهم خصائصها والوقوف على دورها في ردف الموازنة العامة بالتمويل اللازم لتغطية النفقات العامة للدولة والعوامل المؤثرة في ذلك وفيما إذا استطاعت هذه الضريبة أن تحقق الأهداف المرجوة منها في الإسهام بدور مهم ومتساعد في الإيرادات العامة.

استخدم الباحث في الدراسة الأسلوب الوصفي استناداً إلى البيانات والمعلومات ذات الصلة بالموضوع.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الضريبة العامة على المبيعات جاءت في المركز الأول من حيث أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي الأردني وشكلت إيراداتها مصدراً رئيساً في تمويل الموازنة العامة إذ ساهمت حصيلتها بأكثر من ثلث الإيرادات المحلية كمتوسط لفترة البحث وبحوالي 40% من الإيرادات العامة كمتوسط للسنوات الخمس الأخيرة من فترة البحث وهو ما يشير إلى أهمية هذه الضريبة في مالية الاقتصاد الأردني مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على إبقاء السلع والخدمات الضرورية والأساسية معفاة من الضريبة انسجاماً مع مبدأ العدالة الضريبية بتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الفئات ذات الدخل المحدودة والمنخفضة. والتأكيد على ضرورة قيام الإدارة الضريبية بتشجيع الاستجابة الطوعية لدى المكلفين وتعزيز أسلوب التقدير الذاتي للضريبة وتفعيل نظام المعلومات والتحري عن المكلفين من أجل الحد من حالات التهرب الضريبي.

6-دراسة (أحمد والطيب، 2014) بعنوان " أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة حالة السودان(2012-1980)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسة الضريبية المتبعة في السودان خلال الفترة (1980-2012) ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال: هل السياسة الضريبية التي تم تطبيقها في السودان خلال فترة الدراسة تلائم وضعية الدولة؟ وما هو مدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي؟.

استندت فرضية الدراسة على عكسية العلاقة بين الضرائب (Tax) والناتج المحلي الإجمالي GDP حيث

افتترضت الدراسة وجود علاقة سببية عكسية بين الضرائب

(Tax) والناتج المحلي الإجمالي GDP اتبعت الدراسة منهجية التحليل الوصفي للإطار النظري، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي حيث تم بناء نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع وتمثل الضرائب المتغير المستقل (التفسيري).

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وضرورة التركيز على جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثل المنتج.

7- دراسة (القطاونة والعضاية، 2010) بعنوان " أثر الإيرادات الضريبية من (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة 2005 - 1985 "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تطور الإيرادات الضريبية المتأتية من الدخل والمبيعات والجمارك في الموازنة العامة الأردنية خلال الفترة ما بين (1985-2005) وأثرها على النفقات العامة والجارية .

تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني والحسابات الختامية لوزارة المالية وتقارير ونشرات دائرة الجمارك، وقد تم إلى الإحصاء الوصفي والانحدار البسيط والمتعدد إضافة إلى اختبار (t- test) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الإيرادات من الضرائب الثلاثة (الدخل والمبيعات والجمارك) مجتمعه في تطور النفقات العامة ، خلال سنوات الدراسة من خلال التطور في الحصيلة الضريبية المتأتية من الضرائب الثلاثة مجتمعة بالأرقام، أي أنها تضاعفت بواقع (7.5) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة، مع تزايد الأهمية النسبية للإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات في تغطية النفقات العامة ، على حساب التراجع في الأهمية النسبية للضرائب الجمركية بعد عام (1994) .

بناء على النتائج السابقة أوصت الدراسة بالاستمرار في سياسة التخفيضات الجمركية وخاصة على السلع الأساسية يقابلها توسيع القاعدة الضريبية للضريبة العامة على المبيعات، ورفع نسبتها على السلع الكمالية.

1- دراسة (Abata, 2014) بعنوان: " The Impact of Tax Revenue on Nigerian Economy : Case of Federal Board of Inland Revenue" Journal of Policy and Development Studies"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير عائدات الضرائب على اقتصاد نيجيريا. فقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الوصفي وإلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار حجم العينة. تم توزيع 100 نسخة من الاستبيانات للعاملين في المجلس الاتحادي للدخل الداخلي. تم استرجاع 75 استبيانا وجدت صالحة للدراسة. تم صياغة أربع فرضيات واختبارها بأداة التحليل الإحصائي في مربع Chi.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن عائدات الضرائب تؤثر بشكل كبير على تنفيذ ميزانية الحكومة الفيدرالية في نيجيريا، وأن النظام الإداري للضرائب قد أثر بشكل كبير على العائدات المتولدة في نيجيريا، وأن التهرب الضريبي أثر بشكل كبير على الإيرادات الحكومية في نيجيريا، أثر التدريب من جانب ضباط الضرائب تأثيرا كبيرا على توليد إيرادات الحكومة في نيجيريا.

وقد أوصت الدراسة بضرورة دعم إشعار الإقرارات الضريبية في بداية كل سنة مالية مع النشرات اليدوية والملصقات المكتوبة باللغات المحلية؛ كما أوصت بأن تقوم الدولة بإنشاء محاكم الإيرادات الخاصة بها عن طريق إنشاء محكمة للإيرادات الضريبية للنظر بحالات التهرب الضريبي.

2- دراسة (Crivelli, E. 2013) بعنوان " Fiscal impact of privatization revisited: The role of tax revenues in transition economies

ركزت هذه الدراسة على وجود دليل تجريبي على أن الخصخصة قد أدت إلى تدهور الموازين المالية في اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ويركز التحقيق على دور عائدات الضرائب في تفسير الأثر المالي للخصخصة ، حيث يبدو أن الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لا تزال باهتة حتى بعد اعتماد العديد من الإصلاحات الضريبية في العقدين الأخيرين ، ولم يتم إجراء تقييم رسمي للاقتصاد القياسي.

أجريت هذه الدراسة لقياس مدى تأثير الخصخصة على عوائد الضرائب. بإلى تحليل البيانات والاحصائيات لتسعة وعشرين (29) دولة من دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق.

أظهرت نتائج الدراسة أن أساليب التحليل أوجدت علامات قوية على التأثير السلبي القوي للخصخصة على مصادر الإيرادات الضريبية المختلفة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على بعض الأدلة التجريبية التي تؤيد الاعتماد المبكر للضرائب العامة على المبيعات والتي يبدو بأنها قد ساهمت في استرداد العديد من عوائد الحكومة.

3- دراسة (Kafkalas, et. al., 2014) بعنوان " Tax evasion and public expenditures on tax revenue services in an endogenous growth model

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التهرب الضريبي واثنين من أدوات السياسة الرئيسة التي تؤثر على الالتزام الضريبي، أي معدل الضريبة المعلن وحصة الإيرادات الضريبية المخصصة لآليات مراقبة الضرائب.

استخدمت الدراسة نموذج نمو داخلي بسيط من قطاع واحد معدّل في ظل التهرب الضريبي في أعقاب تحليل روبيني وسالا-مارتن (1995) بشأن ضرائب الدخل والامثال للضرائب. حيث تم معايرة النموذج بإلى بيانات عن التهرب الضريبي من 35 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD و 110 دول من غير منظمة التعاون الاقتصادي OECD لعام 2011.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن كلا من التهرب الضريبي وفهو الإنتاج يتناقضان مع حصة عائدات الضرائب المخصصة لنفقات المراقبة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على تعظيم المنفعة من خلال معدل ضريبي معلناً لكلا المجموعتين من البلدان.

4- دراسة (Karagianni,et.al 2012) بعنوان " Tax burden distribution and GDP growth: Non-linear causality considerations in the USA

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن السببية غير الخطية من مجموعة من نسب العبء الضريبي البديلة - أي العبء الضريبي الكلي، العبء الضريبي على الإنتاج والواردات، العبء الضريبي على الدخل، العبء الضريبي على دخل الشركات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت الدراسة الإيرادات الضريبية وبيانات إجمالي الناتج المحلي للحكومة الأمريكية عن الفترة 1948-2008 في اختبارين سببيين غير خطيين بديلين يخدمان الحاجة لتقييم دور الانحراف كعامل يؤثر على السببية غير الخطية في إطار السياسة المالية العامة.

أظهرت نتائج الدراسة الدور المؤثر لنمو الناتج المحلي الإجمالي لتوزيع العبء الضريبي عبر المجموعات المسؤولة عن الضرائب في اقتصاد البلد. حيث وفرت النتائج التجريبية اعتبارين منفصلين للسياسة. أولاً: عندما يكون التحدي المتعلق بالسياسة هو التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي عن طريق فرض الضرائب فمن الأفضل محاولة ذلك عن طريق تعديل الضرائب المفروضة على الإنتاج والواردات أو على دخل الشركات. على العكس ، عندما يكون الاستقرار في نمو الناتج المحلي الإجمالي مطلوباً عندها يتم محاولة تغيير السياسة الضريبية.

بناء على النتائج أوصت الدراسة بضرورة أن يكون العبء الضريبي مقيداً بشكل مفصل في مجال ضريبة الدخل.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوع أثر الإيرادات والسياسات الضريبية على النفقات العامة للموازنة وعلى الإيرادات العامة للدولة، دون أن تتناول هذه الدراسات أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن أما بالنسبة لما تضيفه هذه الدراسة فإنها تعتبر الأولى من نوعها حسب علم الباحث والتي تتناول أثر الضريبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن، بهدف تحديد المعالم الرئيسة لهذه الإيرادات، والتي سيعد تطبيقها كأداة فاعلة للسياسة المالية في الاقتصاد الوطني، من خلال فرض العديد من الضرائب مثل ضريبة الدخل والمبيعات والجمارك والتي تعمل مجتمعة على زيادة النمو في الناتج المحلي للأردن .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1-3 منهج الدراسة

2-3 مصادر جمع المعلومات

3-3 الاختبارات المستخدمة بالتحليل

الفصل الثالث

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات

1-3 منهجية الدراسة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

2-3 مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الآتية:

المصادر الأولية: تتمثل هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة والتي تتعلق بدراسة أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة من (1992 - 2017)، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وذلك بغرض التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة. التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة والتي تم جمعها إلى جانب الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر الثانوية: تتمثل هذه المصادر في تحليل البيانات السنوية المستمدة من التقارير والإحصاءات الرسمية لوزارة المالية الأردنية والبنك المركزي، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الكمي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة؛ وذلك كون تحليل السلاسل الزمنية يتطلب إلى عدة اختبارات منها: جذر الوحدة لبيان مدى استقرار البيانات، وذلك بسبب وجود عامل الاتجاه الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات مما يجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من وجود علاقة حقيقية تربط بينها.

3-3 الاختبارات المستخدمة بالتحليل

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

عند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى؛ لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips & Perron).

3-3-1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية؛ لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحبياني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي (I(1)).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت العديد من الدراسات ومنها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقرين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن إلها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) Phillips and Perron (1988). واختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية بإلى التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:

اختبار الاستقرارية.

اختبار الارتباط المتعدد .

اختبار الارتباط الذاتي.

اختبار تجانس التباين للأخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

3-3-2 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم إلى كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (1) إن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى؛ لذلك لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي إن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (1) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

النتيجة	Test value	PP	Test value	ADF		المتغير
مستقرة	-2.98	-4.25	-2.98	-4.41	المستوى	Ggdp
مستقرة	-2.99	-8.83	-2.99	-8.50	الفرق الأول	
مستقرة	-2.98	-7.57	-2.99	-3.39	المستوى	Ct
مستقرة	-2.99	-4.30	-3.00	-3.97	الفرق الأول	
غير مستقرة	-2.98	1.53	-2.98	1.78	المستوى	St
مستقرة	-2.99	-3.80	-2.99	-3.77	الفرق الأول	
غير مستقرة	-2.98	0.59	-2.98	0.59	المستوى	It
مستقرة	-2.99	-4.33	-2.99	-4.33	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

اختبار الارتباط المتعدد

قبل إجراء الانحدار المتعدد لا بد من التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة بين الجدول (2) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة , حيث يتبين من النتائج وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقلين (إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات ضريبة المبيعات, (0.97)) وبالتالي لا بد من حذف أحد المتغيرين لاستحالة عزل تأثير كل متغير على حدا وقد تم حذف متغير إيرادات ضريبة الدخل .

جدول (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

IT	ST	CT	
0.46	0.49	1	CT
0.97	1		ST
1			IT

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

اختبار الارتباط الذاتي

تم إلى اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (3) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (3) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3093	Prob. F(2,20)	1.245217	F-statistic
0.2370	Prob. Chi-Square(2)	2.879059	Obs*R-squared
Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 06/29/18 Time: 10:37			
Sample: 1992 2017			
Included observations: 26			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

5-3-3 اختبار تجانس التباين للأخطاء

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey , حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (4) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين للأخطاء، ولمعالجة هذه المشكلة سوف يتم عمل تحويل للبيانات إلى اللوغاريتم ثم إعادة الاختبار مرة أخرى. وبعد تحويل البيانات عن طريق اللوغاريتم وإعادة الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (5) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين للأخطاء.

جدول (4) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.0412	Prob. F(3,22)	3.251399	F-statistic
0.0463	Prob. Chi-Square(3)	7.986633	Obs*R-squared
0.0951	Prob. Chi-Square(3)	6.365753	Scaled explained SS
			Test Equation:
			Dependent Variable: RESID^2
			Method: Least Squares
			Date: 06/29/18 Time: 10:51
			Sample: 1992 2017
			Included observations: 26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

جدول (5) نتائج اختبار تجانس التباين للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.6769	Prob. F(3,22)	0.514008	F-statistic
0.6363	Prob. Chi-Square(3)	1.703024	Obs*R-squared
0.9041	Prob. Chi-Square(3)	0.566141	Scaled explained SS
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 06/29/18 Time: 10:57			
Sample: 1992 2017			
Included observations: 26			

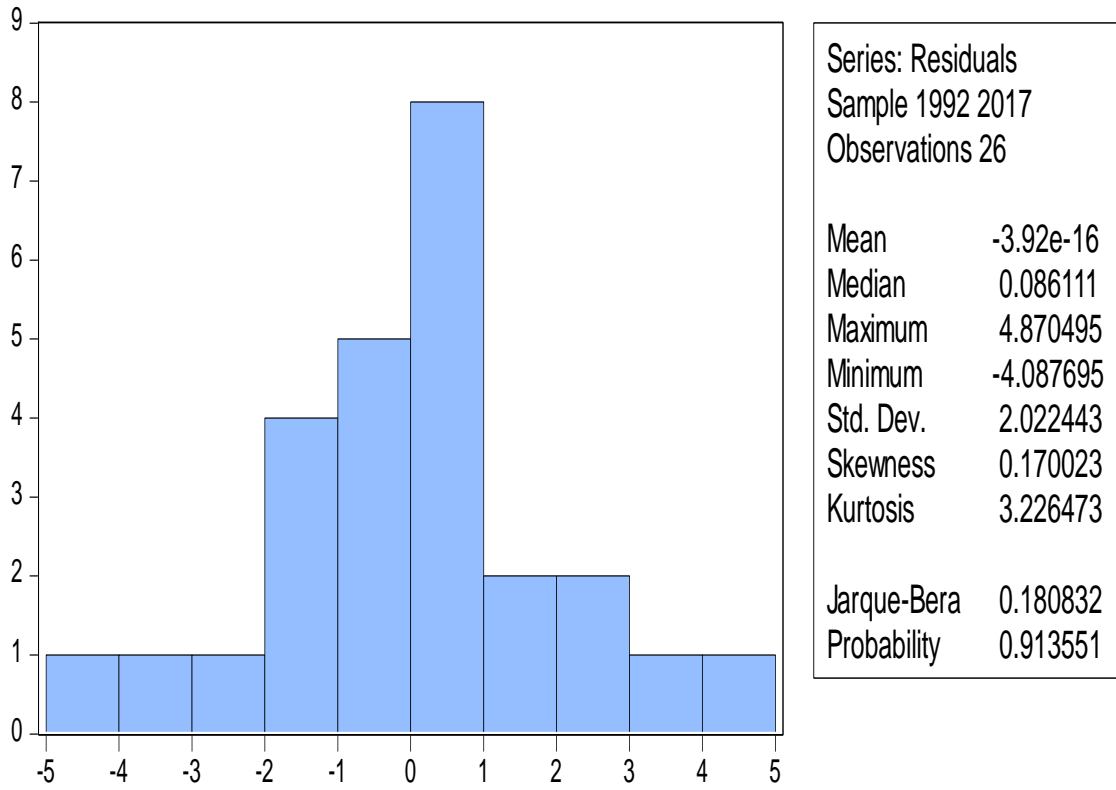
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

6-3-3 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

يتبين من نتائج جدول (6) ومن خلال قيمة Jarque-Bera والتي بلغن قيمتها الاحتمالية (0.180832) والتي كانت

أكبر من 5 % إن الأخطاء تتوزع طبيعياً

جدول (6) نتائج معامل ارتباط بيرسون بين الأخطاء



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

7-3-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

تم إلى اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov, وشapiro Wilk, حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف وشapiro ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (7) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من 5% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (7) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
ggdp	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
Ct	0.154	0.197	0.795	0.372
St	0.235	0.186	0.876	0.356
It	0.185	0.176	0.675	0.255

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أصبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أصبح بالإمكان قياس أثر الإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن .

النموذج القياسي :

$$Ggdp = \beta_0 + \beta_1 Ct + \beta_2 St + U$$

حيث :

المتغير تابع

Ggdp: نمو الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة

Ct : إيرادات ضريبة الجمارك

St : إيرادات ضريبة المبيعات

β_0 : مقطع الانحدار

$\beta_1 : \beta_2$: معاملات الانحدار لقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

U : الاخطاء

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات ضريبية المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

الجدول (8) يبين نتائج الانحدار المتعدد، ومن خلال الجدول نلاحظ وجود تأثير معنوي لإيرادات ضريبية الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.21، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في إيرادات ضريبية الجمارك يؤدي إلى 21% من التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_01) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبية الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبية الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

أما متغير إيرادات ضريبية المبيعات فيتبين من النتائج وجود تأثير معنوي لإيرادات ضريبية المبيعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.37، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في إيرادات ضريبية المبيعات يؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بمقدار 37%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H_02) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لإيرادات ضريبية المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبية المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 99% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى كل من إيرادات ضريبية الجمارك وإيرادات ضريبية المبيعات،

وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) (للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن

كما يتبين من خلال احتمالية ال F(0.000000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

جدول (8) نتائج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: LOG(GDP)				
Method: Least Squares				
Date: 06/29/18 Time: 15:47				
Sample: 1992 2017				
Included observations: 26				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	19.60558	0.314592	6.167764	C
0.0023	3.587938	0.058552	0.210081	LOG(CT)
0.0000	55.76198	0.006636	0.370009	LOG(ST)
1969.392	F-statistic		0.994195	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.993690	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

الفصل الرابع نتائج الدراسة وتوصياتها

1-4 نتائج الدراسة

2-4 توصيات الدراسة

1-4 نتائج الدراسة

يتضمن هذا الجزء نتائج الدراسة التي هدفت إلى قياس أثر الإيرادات الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي وكما يلي:

إن معظم المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

وجود تأثير معنوي لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.21، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن 1% من التغير في إيرادات ضريبة الجمارك يؤدي إلى 21% من التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H01) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$ لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة الجمارك على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

وجود تأثير معنوي لمتغير إيرادات ضريبة المبيعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، حيث بلغ قيمة معامل التأثير 0.37، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في إيرادات ضريبة المبيعات يؤدي إلى زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بمقدار 37%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية (H02) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$ لإيرادات ضريبة المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لإيرادات ضريبة المبيعات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

يتبين من النتائج وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرين المستقلين (إيرادات ضريبة الدخل وإيرادات ضريبة المبيعات، 0.97) ((وبالتالي لا بد من حذف أحد المتغيرين لاستحالة عزل تأثير كل متغير على حدا وقد تم حذف متغير إيرادات ضريبة الدخل .

كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 99% من التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تعود إلى كل من إيرادات ضريبة الجمارك وإيرادات ضريبة المبيعات، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإيرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

كما يتبين من خلال احتمالية ال F (0.000000) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2-4 توصيات الدراسة

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

تسهيل إجراءات تحصيل وتوريد الإيرادات الضريبية وتفعيل طرق الدفع عبر البوابات الإلكترونية.

ضرورة أن تشجع الدولة على إقامة المشاريع الاستثمارية، والتي تعمل على التنوع في مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات الضريبية كمصدر وحيد لإيرادات الدولة.

ضرورة العمل للارتقاء بمستوى عالٍ من الخدمات الضريبية المقدمة من أجل الوصول إلى خدمات ضريبية ذات جودة عالية تعتمد على رفع مستوى الشفافية وعلى تطوير وتحديث وتبسيط الخدمات الضريبية لتصل إلى المعايير المعتمدة دولياً.

القيام بعمل دراسة مستفيضة ومخطط لها مسبقا قبل عمل تعديلات على القانون الضريبي لكسب احترام وثقة أفراد المجتمع بالقانون الضريبي.

تفعيل كافة الإجراءات القانونية بحق أي مكلف غير مسجل ضريبيا، وأيضا على كل مكلف غير ملتزم بتسجيل مبيعاته بالشكل الصحيح.

ضرورة التركيز على الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثل للمنتجات المحلية.

التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية التي تسهم بشكل فاعل في زيادة الإنتاج.

ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول كفاءة التشريعات الضريبية، وذلك لتغطية العديد من الجوانب المهمة في هذا المجال.

العمل على تحسين وزيادة القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي لما للضرائب من أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

العمل على إعادة دراسة وتحليل بنود التعريفات الجمركية والاتفاقيات الجمركية مع الدول الأخرى للسلع المستوردة للوقوف على الجدوى الاقتصادية لإعفاء هذه السلع من الرسوم الجمركية، وأن يتم التركيز على الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة التي لها مثل من المنتجات المحلية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد، داليا والطيب ، محمد صالح (2014) " أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي : دراسة حالة السودان 2012- 1980 م" مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 15، العدد 2، ص 1-24، السودان.

إبراهيم، إيهاب نظمي (2007)، أثر التعديلات الجديد لقانون الدخل رقم 25 لسنة 2001 على الإيرادات الضريبية في المملكة وتأثيرها على المستوى الوطني، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، العدد2، ص 45-73، الجزائر.

الأديمي، منصور (2001) " أسس تقويم الضريبة العامة على المبيعات، مجلة كلية التجارة، جامعة صنعاء، العدد 14، ص 11-32، اليمن .

بابكر، محمد أحمد (2003) محاضرات في المالية العامة ، مطبعة جي تاون، الطبعة الثالثة، الخرطوم، السودان.

البدور، عبدالله خالد، (2016) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

أبو طاهر، حسن (2014) " التشريعات القانونية وآثارها على الصادرات الصناعية : التشريعات والنظم القانونية الدولية " المصدر :أوراق عمل مؤتمر الصناعيين الرابع عشر (الصادرات الصناعية- الفرص والتحديات) - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - جويك - سلطنة عمان، ص 1-33.

أبو عبودة، آمال أحمد (2014) " تأثير الضرائب على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1995-2010، مجلة الأستاذ - نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس، العدد 6، الجزائر.

البناء، فريد (2001):" قانون الجمارك الأردني رقم (20) لسنة 1998، محاضرة في مركز التدريب الجمركي، وزارة المالية، عمان، الأردن.

بن سنوسي، ليلي (2011) " الضرائب وآثارها على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة " رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الجامعي، أكليلي الحاج، البويرة، الجزائر.

جمام، محمود (2009)، النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمود مفتوري، قسنطينة، الجزائر.

الجنابي، طاهر (2007)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الجيلاتي، محمد، (2000) النظام الضريبي السوري واتجاهاته ، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا.

الحسناوي، أحمد كاظم سندو (2014)، التغير في النسب والشرائح الضريبية وأثرها على الحصيلة الضريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد.

الخطيب، خالد وشاميه، أحمد (2003) "أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

الخطيب، خالد وشاميه، أحمد (2007) "أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن.

الخطيب كمال (2006) " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين1996-2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

خلف، فليح حسن (2008) " المالية العامة "، الطبعة الأولى، مكتبة الكتاب الحديث، عمان، الأردن.

الخشارمة، حسين علي (2008)، أثر قانون ضريبة المبيعات على تشجيع الاستثمار في الأردن، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت الأردنية - الأردن، المجلد 8، العدد 1، ص ص 247-271

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، الكتاب السنوي 2014 ، عمان، الأردن.

الرشيد، حاتم (2014) " قراءة تحليلية : الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي " التعاون الصناعي، العدد (111)، قطر، ص ص 50-53.

الأشقر، أحمد (2002) " الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الأفندي، أحمد (2013) مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء اليمن.

صبري، جمال (2015) الضريبة العامة على المبيعات ودورها في الإيرادات العامة في الأردن للمدة (1998-2012)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، بغداد، العراق، المجلد (10)، العدد (33)، ص ص 232-243.

صبري، جمال (2017) ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في الأردن دراسة تحليلية للمدة (2004-2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم، بغداد، العراق، العدد (52)، ص ص 333-354.

العبادي، إبراهيم والقضاء، مأمون (2017) " أثر طرق احتساب ضريبة المبيعات لشركات الاتصالات الأردنية على الإيرادات العامة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات - فلسطين. العدد 41 ص ص 127-139.

عباس، سميرة وبن عيشة، مريم (2004) " دور الضريبة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية مذكرة ليسانس فرع محاسبة، مجلة المدية، جامعة يحيى بن فارس، المجلد 32، العدد 97، ص ص 225-234، الجزائر.

عبد الفراج، آمال (2009) " العلاقة بين النمو في معدل الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاجتماعية 1992-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

عبد، سهاد كشكول (2013)، التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة . دراسات محاسبية ومالية /المجلد 9/ العدد 11 :الفصل الثالث ص ص 22-54.العراق.

عبد العزيز، أحمد بشار (2002) " دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات العليا - كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين - السودان، المجلد 6، العدد 23، ص ص 198-330.

عبد الهادي، حنان (2016) : أثر التهرب الضريبي على الإيرادات الضريبية، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة الإمام الأزهرية، المجلد 2، العدد 3، ص ص 1-25، السودان.

العذاري، عدنان داوود (2017) : أثر بعض المؤشرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي الإيراني، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، العدد 26، ص ص 1-25، الجزائر.

عزيز، محمد ومحمود، سعد والفاخري، أحمد، (2003) " الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الليبي، النظام الضريبي في ليبيا"، ندوة النظام الضريبي في ليبيا: التقييم والإصلاح، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

العلي، عادل فليح (2005) " مالية الدولة " الطبعة الأولى، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عمرو، حافظ شعيلي (2003) " اتجاهات النظام الضريبي في ليبيا خلال الفترة 1980-2000"، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا .

عليوه، زينب توفيق (2009) " الضريبة الجمركية والإصلاح الاقتصادي في مصر " مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100، العدد 493، ص ص 199-281، مصر.

عواد ، بسام سويلم، (2006) " الإنهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزوجي و بعض المتغيرات الديموجرافية لدى عينة من معلمي الفئات الخاصة بمحافظة المنيا أثر ضريبة المبيعات على تجارة الجملة في قطاعي الألبسة والأدوات الكهربائية في الأردن: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الغانم، محمد محمود (2011) "الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر ضريبة الدخل والمكلفين، " مجلة دراسات العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية، المجلد 38، ص ص 171-182، الاردن.

فضل الله، عادل ادريس (2016) أدوات السياسة المالية وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في السودان الفترة 1990-2014 ،- مجلة الدراسات العليا - كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين - السودان، المجلد 5، العدد 20، ص ص 67-91، السودان.

قانون الضريبة العامة على المبيعات الأردني لعام 1994 وتعديلاته، عمان، الأردن.

قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 والمعمول به اعتبارا من 1-1-2010

<http://www.jordan.gov.jo/wps/portal!/ut/p/>

القطاونة، إبراهيم والعضايلة، علي (2010) " أثر الإيرادات الضريبية من (الدخل والمبيعات والجمارك) على تطور النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية : دراسة تحليلية مقارنة 2005 - 1985 ، مؤتة للبحوث والدراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية- الأردن، المجلد 25، العدد 7، ص ص 235-268، الأردن.

القضاء، مأمون محمد (2016) " مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن وأثرها في حجم الإيرادات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، مجلد 24، العدد 1، ص ص 16-53.

قطب، محمد علي أحمد (2006)، الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام (وفقاً لأحكام القانون المدني والإداري والجنائي والتشريع الإسلامي وآراء الفقه وأحكام القضاء)، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر.

كاظم، أسعد جواد. (2001) فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الاقتصادي، بحث منشور في المؤتمر العلمي الضريبي الأول المنعقد في الفترة 17-18/10/2001

محرزي، محمد عباس (2004) " اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.

مسودة، سناء نظمي، (2015) " دور الإيرادات الضريبية في ردد الموازنة العامة الأردنية بالإيرادات العامة دراسة تحليلية مقارنة - خلال الفترة ما بين 2012 - 2006) "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية - شؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين، المجلد 23، العدد 2، ص ص 141-171.

محمد، طنطاوي وحسين، بهاء وأبو شعيشع، مختار . (2014) التحليل المحاسبي للمشكلات الناجمة عن تطبيق الممارسات المحاسبية المرتبطة بالضرائب غير المباشرة ومقترحات التطوير، مجلة ادارة الاعمال ، العدد 147، ص ص 77-87، مصر .

المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، دائرة الدراسات، نشرة مالية الحكومة العامة، المجلد 22، العدد 1 حزيران 2010.

المهايني، محمد خالد والجشي، خالد الخطيب: (2000) "المالية العامة والتشريع الضريبي"، الطبعة الأولى المنشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

نور، عبد الناصر وآخرون (2008)، الضرائب ومحاسبتها، الطبعة الثانية، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع .

الوادي، محمود وعزام زكريا (2007)، مبادئ المالية، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

Abata , Matthew A.(2014) ."The Impact of Tax Revenue on Nigerian Economy: Case of Federal Board of Inland Revenue" Journal of Policy and Development Studies. 2014 Vol.9 Issue 1, pp.109-121.2014 Vol.9 Issue 1, pp.109-121 .

Crivelli, E. (2013). Fiscal impact of privatization revisited: The role of tax revenues in transition economies. Economic systems, 37(2), PP 217-232.

Cashel, B. 2008. Inequality in the Distribution of Income: Trends and International Comparison. Congressional Research service. Washington, DC: Electronic Version.

Dew-Baker, Ian & Gordon, Robert J. 2008. The Rise in American Inequality. VOX-Research based policy analysis and commentary from leading economist.

Elbatrik, Younes, (2002) "Tax Systems, selected Topics", El Dar El Gamaya, First Edition, Alexandria.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). Basic Econometrics, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Hellriegel, Don, & Jackson, E. Sunsane, Slochm, J. Woodman (2001) ," Organizational Behavior" 9th ed. ,New York, South western Co.

Hughes, Robert c. Ginnett, Gordon J. Curphy(2009),," Leadership: Enhancing the lesson of Experience", Mc Graw-will companies, New York.

James, Simon and Nobes, Christopher, (1992) " The Economics of Taxation, Prentice Hall", Fourth Edition. New York.

Kafkalas, S., Kalaitzidakis, P., & Tzouvelekas, V. (2014). Tax evasion and public expenditures on tax revenue services in an endogenous growth model. European Economic Review,70, PP438-453.

Karagianni, S., Pempetzoglou, M., & Saraidaris, A. (2012). Tax burden distribution and GDP growth: Non-linear causality considerations in the USA. *International Review of Economics & Finance*, 21(1), PP186-194.

Nelson and Plosser(1982),trend and random walks in macroeconomic time series, *journal of monetary economics*,10,139-162.

Phillips and Peron,(1988), Testing for unit root in time series regression *biometeriku*,75,pp.335-346.

Rosen, Harvey.S and Gayer, Ted. (2007). *Public Finance* (Eighth ed., Vol. 1). Boston. USA: Mc Grow Hill. P:258

Seddighi and Lawler,(2000), *Econometrics: practical pproach*, London, Routledge ,pp.396.

Stock and Watson,(1989), *New indexes of coincident and leading economic indicators*, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Williams, M. (2007). Follow These Tips to prevent professional Burnout. *Academic Search premier*, 22 (4), 26-28.

بالمليون دينار

جدول (9) قيم المتغيرات للفترات الزمنية المستخدمة في الدراسة *

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة %	النفقات	الايادات الاخرى + المنح	الرسوم الجمركية	الايادات الضريبية الاخرى	ضريبة المبيعات	ضريبة الدخل	الايادات	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	السنة	الرقم
11.0	1372.5	719.3	329.8	61.6	138.4	109.5	1358.6	3398.1	1992	1
3.5	1411.6	762.9	281.1	69.2	174.3	118.8	1406.3	3516.4	1993	2
4.9	1587.8	842.9	268.8	66.6	222.4	136.6	1537.3	3690.4	1994	3
7.3	1693.9	862	264	78.1	263.5	152.4	1620	3958.2	1995	4
1.9	1789.6	907.7	279.8	78.1	310	173.2	1748.8	4035.2	1996	5
3.6	1952	822.3	258.5	74.9	315.4	149.7	1620.8	4180.3	1997	6
3.1	2087.7	873.5	294.3	74.4	350.3	139.6	1732.1	4310	1998	7
3.2	2039.5	931.7	279.3	79.6	372.5	152.8	1815.9	4446.9	1999	8
4.8	2187.1	1021.4	280.7	55.7	464.5	161	1983.3	4660.1	2000	9
5.8	2316.3	1095.5	246.6	51.7	502.7	195.5	2092	4930	2001	10
6.5	2396.2	1135.7	239.6	53.8	510.7	196.2	2136	5251.3	2002	11
4.3	2809.8	1529.8	230.6	60.9	596.3	195.4	2613	5476.5	2003	12

8.7	3180.5	1529.7	293.1	90.8	827	217.9	2958.5	5952.5	2004	13
7.6	3538.9	1296.3	338.8	119.9	1023	283.7	3062.1	6404.2	2005	14
8.0	3912.2	1335.5	345.7	157.3	1219	411.4	3469	6919.6	2006	15
7.2	4586.5	1499.4	351.3	161.4	1465	494.9	3971.5	7419.9	2007	16
6.6	5431.9	2335.7	306.9	176.1	1672	603.4	5093.7	7913.3	2008	17
2.1	6030.5	1641.4	290.3	142.4	1683	764.7	4521.3	8083.4	2009	18
3.4	5708	1676.8	285.6	88.5	1987	624.6	4662.8	8358.2	2010	19
3.3	6796.6	2351.7	287	74.6	2033	667.4	5413.9	8635.2	2011	20
2.5	6878.2	1702.9	285.6	102.8	2275	688.3	5054.3	8854.6	2012	21
2.8	7076.9	2106.5	324.9	112.7	2533	681.9	5758.9	9098.6	2013	22
3.1	7851.1	3230.5	327.3	132.1	2811	766.3	7267.6	9392.5	2014	23
2.4	7722.7	2700.3	333.5	124.6	2780	858.7	6797.1	9638.6	2015	24
2	7948.2	2815.3	311	114.8	2884	944.7	7069.6	9847.7	2016	25
2	8173.2	3081.7	304.4	107.7	2993	938.4	7425.3	10056.2	2017	26

*تم اعتماد ضريبة الدخل والمبيعات والجمرك حسب النشرة لوزارة المالية

*تم اعتماد الإيرادات الضريبية الأخرى حسب تبنيها لنشرة لوزارة المالية

* تم اعتماد الأسعار الثابتة للنتائج المحلي حسب نشرة البنك المركزي الأردني